**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة ابن خلدون – تيارت –**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم العلوم الإنسانية**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

# التواجد الفرنسي في تونس من عهد الأمان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى 1875م–1918م

**من إعداد الطالبتين:**

- شعلال فتيحة
- شاوي الهوارية

**إشراف :**

– د. كلاخي الياقوت

**لجنة المناقشة**

| | |
|---|---|
| **د. كركب عبد الحق** | **.....رئيسا.** |
| **د. كلاخي الياقوت** | **.....مشرفة.** |
| **د. حمو ى ليلة** | **.....مناقشة.** |

**السنة الجامعية:**

1440/1439هـ - 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث ويسر لنا كل الطرق من أجل التحصيل العلمي طيلة المشوار الدراسي.

ووفاءا وتقديرا واعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لجميع الأساتذة المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي ونخص بالذكر الأستاذة الفاضلة كلاخي الياقوت لقبولها الإشراف على هذه الدراسة وصاحبة الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في هذا العمل كما نتقدم بالشكر الخالص لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذه المذكرة من أساتذة وزملاء.

# إهداء

أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين.

الى كل أفراد العائلة.

الى أصدقائي وزملائي في الدراسة.

الى الأسرة الجامعية كافة.

الى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

هوارية

# إهداء

الى ملاكي في الحياة .....الى معنى الحب والحنان

الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

الى رياحين حياتي في الشدة والرخاء الى من تطلعتم الى نجاحي.

إخوتي.

والى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

الى من تذوقت معها أجمل اللحظات الى رفيقة دربي طيلة مشواري الدراسي.

ورفيقتي في هذا العمل "هوارية".

أهدي هذا العمل المتواضع.

فتيحة

**قائمة المختصرات:**

**1- بالعربية:**

| المختصر | الكلمة |
|---|---|
| تح | تحقيق |
| تر | ترجمة |
| ج | جزء |
| تع | تعريب |
| تق | تقديم |
| د ت | دون تاريخ |
| د ط | دون طبعة |
| ص | صفحة |
| ط | طبعة |
| مج | مجلد |
| ع | عدد |

**2- بالفرنسية:**

| | |
|---|---|
| **Op,cit** | Ouvrage précèdent qui déjà cite |
| **Ibid** | (Ibidem) : dans le même auteur |

# مقدمة

**مقدمة:**

على إثر دخول فرنسا إلى الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام بين الداي حسين والقائد ديبورمون 05 جويلية 1830م، بدأت في التخطيط لاحتلال تونس مستغلة الفرص للاستيلاء عليها، إلا أنها اصطدمت بتنافس أوروبي في المنطقة، لكنها كانت من أولى الدول وأكثرها التي ربطتها مصالح اقتصادية بتونس، وقد ظلت لمدة نصف قرن تبعد عنها أيدي الطامعين من الأوروبيين المنافسين لها، وبفضل سياستها الخارجية الاستعمارية تمكنت من وضع يدها على تونس، وذلك من خلال مؤتمر برلين المنعقد سنة 1878م لتقاسم مناطق النفوذ في إفريقيا وسط الهيمنة الأوروبية تخوفا من التصادم، وقد استغلت فرنسا أزمة المديونية التي فتحت المجال لبسط الوصاية المالية الدولية على تونس تمهيدا للتوقيع على معاهدة باردو 1881م التي جردت تونس من سيادتها في مجالات الدفاع والسياسة للخارجية، لتدخل تونس مرحلة جديدة من إيالة عثمانية إلى محمية ثم إلى مستعمرة فرنسية.

**أهمية الموضوع:**

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الاستعمارية الفرنسية كدولة لها مكانتها ضمن القوى العظمى، اتجاه منطقة جد مهمة بالنسبة لها تاريخيا واستراتيجيا وفي إطار حركة المنافسة الاستعمارية الدولية على البلاد التونسية خاصة الإيطالية والبريطانية التي شكلت مصادر تهديد مباشرة للمصالح الفرنسية المتعددة بالمنطقة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك جملة من العوامل التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- الرغبة في تسليط الضوء على تاريخ تونس المعاصر.
- معرفة مدى التأثر التونسي بالحضارة الغربية وكيف شكل هدا التأثر عاملا أساسيا في بناء علاقات كانت نهايتها وقوع تونس في فخ الحماية.

**إشكالية الموضوع:**

تتمحور الإشكالية العامة في السؤال التالي:

- **ماهي خلفيات التواجد الفرنسي في تونس ؟ وكيف استغلت فرنسا ذلك لفرض حمايتها على المنطقة ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية العامة التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف ساهمت العلاقات التونسية الفرنسية في بناء خلفيات الاحتلال الفرنسي للمنطقة ؟
- ما مدى مساهمة السلطة الحاكمة في انسياق الإيالة التونسية للوقوع في أزمة مالية ؟
- لماذا اعتمدت فرنسا نظام الحماية على تونس بدل الاستعمار العسكري المباشر ؟

**منهج البحث:**

للإجابة على هذه الإشكالية ومجموعة التساؤلات الفرعية اتبعنا منهجين علميين هما:

**المنهج التاريخي الوصفي**: الذي يقوم على عرض الأحداث وترتيبها ترتيبا كرنولوجيا وصف التطورات التي ارتبطت لموضوع الدراسة.

**المنهج التاريخي التحليلي**: والذي اعتمدناه في تحليل بعض الأحداث التاريخية من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية الموضوعية المرتبطة بالبحث.

**خطة البحث:**

لتتبع هذه الدراسة اقتضت منا تقسيما الموضوع إلى مقدمة ومدخل وثلاث فصول رئيسية وخاتمة كانت كحوصلة شاملة للموضوع، ففي المقدمة حاولنا إبراز أهمية هذه الدراسة أما في المدخل فوقفنا على طبيعة علاقة بايات تونس بفرنسا قبل سنة 1857م.

**الفصل الأول:** كان بعنوان تونس بين استرضاء الأجانب والمساومات الاستعمارية وتضمن مايلي:

أولا: عهد الأمان وما أثاره من مواقف وفيه تطرقنا إلى ظروف إصداره والمواقف المختلفة منه.

ثانيا: الأزمة المالية وانعكاساتها على الوضع السياسي تطرقنا فيه إلى دور الوزير مصطفى خزندار في الأزمة، ثورة علي بن غذاهم 1864م ثم اللجنة المالية الدولية 1869م.

ثالثا: مؤتمر برلين وتداعياته على تونس حيث ذكرنا المسألة التونسية على هامش المؤتمر والتنافس الفرنسي الإيطالي بعد مؤتمر برلين.

**الفصل الثاني:** حمل عنوان الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية قسمناه إلى ثلاث مباحث:

أولا: معاهدة باردو وخرق السيادة التونسية.

ثانيا: معاهدة المرسى وتهيئة الإطارات القانونية لتنظيم الحماية.

ثالثا: ردود الفعل الأولية تناولنا فيه ردود الفعل الخارجية والمقاومة الشعبية المسلحة.

**الفصل الثالث:** جاء بعنوان الحركة الوطنية التونسية والحرب العالمية الأولى حيث تناونا فيه:

أولا: المقاومة السياسية وميلاد حركة الشباب التونسي فتطرقنا إلى بوادر هذه المقاومة ثم حركة تونس الفتاة ونشاطها ورد فعل سلطة الحماية.

ثانيا: نشاط التونسيين في الحرب العالمية الأولى فتطرقنا فيه إلى التجنيد الإجباري للتونسيين خلال الحرب وإلى نشاط السياسيين في المنفى.

أما الخاتمة فكانت عبارة عن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث والإجابة على الإشكاليات المطروحة.

**عرض البيبليوغرافيا المستخدمة:**

من أجل إنجاز هذا البحث وحتى يأخذ جانبه الموضوعي اعتمدنا على حملة من المصادر والمراجع منها:

**المصادر:**

- إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان لصاحبه أحمد ابن أبي ضياف الذي أفادنا في التعرف على الأوضاع العامة لتونس وبالأخص إصلاحات أحمد باي ومحمد صادق باي مفصلا في أحداث صدور وثيقة عهد الأمان.
- صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار لمحمد بيرم التونسي الذي تمحور كتابه حول البايات ووزرائهم واختلاساتهم وكانت استفادتنا منه في موضوع دور الوزير مصطفى خزندار في الأزمة.
- هذه تونس للمؤلف الحبيب ثامر الذي اكتسى أهمية بالغة في تغطية أغلب جوانب البحث.

**المراجع:**

- تونس عبر التاريخ "الحركة الوطنية ودولة الاستقلال" لخليفة الشاطر الي أفادنا في تتبع جذور الحماية الفرنسية بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها فرنسا في تنظيم الحكم بعد معاهدة المرسى 1883م.
- انتصاب الحماية الفرنسية على تونس لعلي المحجوبي إذ يعتبر من أهم المراجع المتخصصة في موضوعنا واعتمدنا عليه في دراستنا للمقاومة التونسية حيث خص بالذكر كل مقاومة بالتفصيل.

- الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية وقومية) لطاهر عبد الله مرجع أساسي في دراسة المسار النضالي لحركة تونس الفتاة.

**الصعوبات التي اعترضت البحث:**

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ولعل أبرز ما اعترضنا:

- تشعب بعض جزئيات الموضوع في المصادر والمراجع مما جعل تتبع كل عنصر أمرا صعبا بالإضافة إلى تكرار المعلومات وعدم التفصيل فيها في كثير من المراجع المعتمد عليها.

# مدخل:

## طبيعة علاقة بايات تونس بفرنسا

## قبل سنة 1857م

## طبيعة علاقة بايات تونس بفرنسا قبل سنة 1857م:

كانت تونس خلال القرن التاسع عشر ميدانا للتنافس بين الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا.[1] ولما تم لفرنسا احتلال مدينة الجزائر عام 1830م، اتجهت أنظارها إلى تونس،[2] لتأسيس امبراطورية فرنسية بالمغرب العربي،[3] فتظاهرت لها بالصداقة البريئة من كل غرض استعماري بل عملت على مساعدتها وشجعتها على الانفصال عن الامبراطورية العثمانية.[4]

وقد فطن ساسة فرنسا إلى ارتباط أقطار المغرب في مصيرها ارتباطا وثيقا، فخشوا أن تصبح تونس خطرا يهدد وجودهم في الجزائر، إن احتفظت باستقلالها أو احتلتها إحدى الدول الأوربية المناهضة لفرنسا، وبالتأكيد فإنها ستؤخذ بموقع تونس الاستراتيجي في تلك المنطقة من العالم على مقربة من القارات الثلاث، والذي ليس ببعيد عن مضيق جبل طارق[5] الذي يعتبر باب المتوسط صوب الأطلسي وخاصة لإيطاليا لأن جزيرة صقلية[6] تصبح مسافة قريبة جدا من الأراضي التونسية.[7]

---

[1] علي البلهوان، تونس الثائرة، د ط، دار الهنداوي للنشر، دت، ص101.

[2] الحبيب ثامر، هذه تونس، تق:الرشيد الإدريسي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ص25.

[3] عبد الرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881- 1913) تر: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس،1972، ص 217.

[4] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، ط1، مكتبة تونس الحرة، تونس، دت، ص07.

[5] مضيق جبل طارق: (Strait of Gibraltar) يقع بين أقصى جنوب اسبانيا وبين الجهة الشمالية الغربية للقارة الإفريقية سمي كذلك لأن القائد طارق بن زياد قد عبره في بداية الفتوحات الإسلامية وتسميته العربية القديمة زقاق. ينظر: جوزيف زيتون، منوعات جغرافية، مقال منشور بتاريخ (2018/08/21)، ص02. /http://josephzeitoun.com

[6] جزيرة صقلية: هي أحد أهم وأكبر جزر البحر الأبيض المتوسط تكاد تقع في منتصف هذا البحر وهي على شكل مثلث تتساوى أضلاعه ولذلك سميت قديما "بأريتينا كريبا" أي جزيرة المثلث ويفصلها عن إيطاليا مضيق مسينا فهي امتداد جغرافي لإيطاليا تبلغ مساحتها 25.641 كلم$^2$ ينظر: عمر يحي محمد، السياسة الفاطمية في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا، دط، جامعة الملك عبد العزيز، دت، ص04.

[7] عاطف عبيد، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، (تونس-الجزائر)، دط، بيروت، 1998، ص58.

فكان لموقع تونس في مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط ولوضعها الجغرافي بصفة عامة أثر كبير فيما طرأ عليها من أحداث على مر الأيام مما طبع تاريخها وأوضاعها السياسية والاجتماعية بطابع خاص.[1]

إن حقيقة التاريخ التونسي في العهد الذي كانت فيه إيالة[2] عثمانية لا يمكن دراسته بمعزل عن تاريخ الدولة العثمانية بصفة مطلقة كون تاريخ الإيالة التونسية يمثل جزء من تاريخ الدولة العثمانية كما هو وثيق الصلة به [3]، فتونس غدت تابعة لها بعد فرض السيادة المباشرة عليها منذ عام 1574م وحتى مطلع القرن الثامن عشر إذ أسس الحكم المحلي سنة 1705م بإعلان البيعة إلى حسين بن علي التركي مؤسس الأسرة الحسينية[4] التي استمر حكمها بالوراثة وحكمت البلاد بشكل شبه مستقل عن الدولة العثمانية عن طريق بايات[5] الأسرة الحسينية.[6]

---

[1] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص26.

[2] إيالة: هي أكبر وحدة إدارية عسكرية في الدولة العثمانية، ينظر: محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، دط، جامعة دمشق، 2016، ص365.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1998، ص94.

[4] الأسرة الحسينية: استمر حكم هذه الأسرة إلى إعلان النظام الجمهوري في تونس 1957 للتفاصيل عن أوضاع تونس أثناء حكم الأسرة الحسينية للمدة 1705-1881 ينظر: محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج2، دط، المطبعة الإعلامية، مصر، 1999، ص125.

[5] بايات: باي تونس (bey de tunis) وباي كلمة تركية الأصل (بيه) وتعني السيد أو الأمير وفي الأصل هو والي تونس الممثل للدولة العثمانية مقره مدينة تونس ثم صار في عهد الحسينيين مستقلا بحكمه عن العثمانيين وحكم الباي ملكي وراثي ينظر: محمود عامر، مصطلحات متداولة في الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص361.

[6] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، **السياسة الفرنسية حيال تونس (1881– 1914)**، مجلة الأستاذ ع4، كلية ابن راشد للعلوم الإنسانية، بغداد، 2015، ص 254.

ولما توج المشير أحمد الأول[1] بايًا عل تونس عام 1837م، أي بعد سبع سنوات من احتلال الجزائر تبين له على ما يبدو أن نفوذ الاستعمار الفرنسي في إفريقيا لن يتوقف عن التوسع[2] لا سيما أن الظروف الدولية قد تغيرت تماما لصالح الغرب، كما تبين له ان الدولة العثمانية في شغل شاغل من أمرها وقد أخذت قوتها العسكرية تضعف إثر الهزائم المتوالية التي منيت بها، وخاصة تلك النكبة القاسية للأسطول العثماني والأسطول التونسي في واقعة نافرين[3] (Navarin) في 20 أكتوبر 1827م.[4]

عمل أحمد باي طوال حكمه على سياسة أسلافه من التقرب إلى فرنسا، والظاهر أنه بإتباعه هذه السياسة كان يطمح طموح محمد علي[5] في مصر إلى استكمال استقلاله عن السلطة العثمانية، فضلا عن رغبته العارمة في "التحديث" كما فعل محمد علي الذي انبهر بتفوق نموذج الحضارة الغربية.

---

[1] أحمد باي الأول: (1806- 1855) ولد في 21 رمضان سنة 1221هـ/2 ديسمبر 1806م من جارية إيطالية من كورسيكا علمته لغتها فأتقنها كما علمته العربية والتركية وأبوه مصطفى باي (1835- 1837) الذي كلف مصطفى صاحب الطابع بالسهر على تربيته، أصبح وزيرا له بعد أن كان وزيرا لأبيه توج بايا عام 1837. ينظر: الموسوعة التونسية المفتوحة، المشير أحمد الأول، ص110. (www.mawsouaa.tn)

[2] الموسوعة التونسية المفتوحة، المرجع السابق، ص111.

[3] معركة نفارين: معركة بحرية وقعت في 20 أكتوبر 1827 بين الأسطول العثماني مدعما بالأسطول المصري بقيادة ابراهيم باشا والاسطول الجزائري من جهة وأساطيل بريطانيا، فرنسا، روسيا من جهة أخرى، وقعت في خليج ناوارين انهزم فيها العثمانيون هزيمة كبيرة. ينظر: خليفة حسين، معركة نفارين 1827م وانعكاساتها الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، 2016، ص34.

[4] الموسوعة التونسية المفتوحة، المرجع السابق، ص111.

[5] محمد علي: ولد محمد علي باشا شمال اليونان عام 1799م، من أسرة ألبانية أبوه ابراهيم آغا وأمه لم يرد اسمها بسبب العادات الشرقية التي كانت سائدة بحيث تأبى المرأة أن يعرف اسمها خارج بيتها، ويعتبر محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية وينسب إليه اسم مؤسس مصر الحديثة. ينظر: إلياس الأيوبي، محمد علي مسيرته وأعماله وآثاره، دط، دار الهلال، مصر، 1923، ص13.

ولكن هناك عوامل دولية وخارجية دفعت الباي أحمد والبايات الذين حكموا إلى اتباع سياسة التقرب من فرنسا وانتهاج سياسة مستقلة عن الباب العالي أو محاولة اتباع سياسة تتراوح بين الولاء في حدود والتقرب لهذه الدولة أو تلك من الدول الأوربية ونعني **فرنسا وإنجلترا**.[1]

**أهم أسباب هذه السياسة:**

1-عجز العثمانيين عن ردع فرنسا عند احتلال الجزائر، ومن ثم عجزهم عن حماية مناطق نفوذهم من احتلال أوروبي وشيك.

2-نجاح محمد علي في انتهاج سياسة مصرية مستقلة عن الباب العالي، وهذا ما أغرى باي تونس على اقتفاء أثره.

3-خشية بايات تونس من المصير الذي آلت إليه جارتهم طرابلس التي ألحقت ومن جديد عام 1835 عنوة بمركز الإدارة العثمانية.[2]

ومن البديهي أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت على علم بهذه النزعة الانفصالية فأخذت ديبلوماسيتها تشجعه على هذه النزعة بحيث أصبح قنصلها يقدم أوراق اعتماده إلى الباي مباشرة. في حين أن إنجلترا ما تزال تعتبر قنصليتها بتونس ملحقة رأسا بالسفارة الرئيسية، ومما يجب ملاحظته أن الإمبراطورية العثمانية قد دخلت هي الأخرى في تجربة التحديث والإصلاح.[3]

لقد عرفت الدولة العثمانية حركة من التنظيمات والتي كانت مقتبسة من العديد من الدول الأوروبية وخاصة من فرنسا، كما كانت وراء هذه الحركة التنظيمية عوامل داخلية تمثلت في التدهور داخل الدولة العثمانية وأخرى خارجية تمثلت في ضغط الدول الأوروبية عليها للأخذ بنهج التنظيم[4]،

---

(1) الهادي جلاب، **العلاقات الخارجية لتونس في الفترتين الحديثة والمعاصرة**، مجلة ليدرز العربية، قسم التاريخ، 2016، ص09.

(2) الموسوعة التونسية المفتوحة، المرجع السابق، ص113.

(3) الهادي جلاب، المرجع السابق، ص10.

(4) إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص140.

وعلى العموم فقد استندت حركة الإصلاح والتجديد العثماني إلى مرسومين سلطانيين أساسيين وهما خط شريف **كلخانة** وخط **همايون**[1] الأول كان في الثالث من نوفمبر عام 1839م.

وفي ظل احتفال مهيب وبحضور ممثلين من كل الطبقات والسفراء الأجانب أعلن السلطان عبد المجيد[2] تنظيمات خط كلخانة[3] الذي أعلن بصورة واضحة عن حرمة حياة وشرف وممتلكات رعايا السلطان ومساواتهم أمام القانون سواء كانوا من المسلمين أو غيرهم.[4]

وفي الأخير أدى إصدار هذا المرسوم إلى ردود فعل قوية خاصة بين المسلمين حيث اعتبروه منافيا للقرآن وأن المساواة مع غير المسلمين من شأنها أن تثير القلائل بين رعايا السلطان والتي أدت لعدة تمردات.[5]

رفض أحمد باي تنظيمات خط كلخانة من تطبيقها في مملكته رغم إلحاح الباب العالي عليه، لكنها قرئت عليه في نصها العربي في قصره عام 1840، أما الباي فقد أجاب بلباقة مبعوث السلطان نصرة باي بما ملخصه: "إن هذه التنظيمات جيدة في حد ذاتها لكن تطبيقها يتطلب الوقت الملائم لأسباب تتعلق باختلاف الأمكنة والإمكانيات" وليس هذا فقط فقد تمكن دون أخذ الإذن مسبقا من السلطان من زيارة فرنسا في نوفمبر 1846م.[6]

---

(1) خط همايون: صدر بتاريخ 18 فيفري 1856 هو عبارة عن قانون أساسي من جملة الإصلاحات العثمانية بحيث ركز هذا المرسوم على المساواة بين الجماعات والطبقات في رعايا الدولة العثمانية والتفاصيل المتعلقة بحقوق المسيحيين. ينظر: عبد العزيز سليمان فواز، تاريخ الشعوب الإسلامية، دط، در الفكر العربي، دت، ص175.

(2) عبد المجيد الأول: تولى الحكم خلف أبيه (1839- 1860) واجه أثناء فترة حكمه عديد المشاكل منها هزيمة القوات العثمانية في معركة نصيبين كما شهد عهده عدة مشاكل طائفية. ينظر: اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، دت، 1993، ص133.

(3) اليكسندر فنادولينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن 19م، تر: أنور محمد ابراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص109.

(4) عبد العزيز سليمان فواز، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، ذط، دت، ص 168.

(5) إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 157.

(6) الموسوعة التونسية المفتوحة، المرجع السابق، ص 112.

ويقال أنه استقبل في باريس استقبال الملوك وعومل معاملة مميزة[1] وأطلقت المدافع ثم أتى أمير الاسطول الفرنسي ورحب بالباي وضيوفه على مقدمه ثم سلم على الباي ورحب به قائلا **"إن فرنسا في انتظارك"**.[2]

وأقام الليلة الأولى بدار الأميرال وفي صباح الغد مر كل من في طولون من العساكر أمام ناظريه فأعجب بنظافتهم وسلاحهم وتدريبهم، وفي طريقه إلى باريس شاهد معنى العمران وصورة التقدم في ميادين الحضارة ولو تتبعنا الرحلة كما قال **ابن أبي ضياف** [3] لكانت كتابا مستقلا.[4]

وربما أرادت فرنسا من خلال الاستقبال المعد بعناية أن تظهر بمظهر الدولة الحريصة على احترام الآخرين وحفظ مراكزهم واعتباراتهم الوطنية[5]، وقد احتج الباب العالي على ذلك، أما إنجلترا فقد اشترطت على الباي كي يزور بلادها أن يقدمه السفير العثماني باعتباره تابعا للسيادة العثمانية العليا ولذلك عدل أحمد باي عن الزيارة.[6]

وتعتبر رحلة أحمد باي إلى فرنسا مهمة جدا لأنها دفعت حركة التحديث إلى الأمام، وقد أوضح هذا الأخير هدف هذه الرحلة وأبعادها بقوله: "أما بعد فإن المصلحة التي أمرنا الله بها اقتضت أن أسافر بنفسي إلى فرنسا، والله يعلم أن شغفي برعيتي وأهل مملكتي يقتضي أن أقتحم المخاوف لأمانهم وتحمل مشقة الأسفار لراحة أوطانهم وحماية أموالهم وأبدانهم..."[7].

---

(1) عاطف عبيد، المرجع السابق، ص59.

(2) أحمد ابن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ت ح: لجنة الشؤون الثقافية، ج4، دط، الدار العربية للكتاب، تونس، دت، ص98.

(3) أحمد بن أبي ضياف ولد عام 1804 وهو ينحدر من عائلة تنتمي إلى فرع من قبيلة أولاد عون العتيدة وهو من أكسب عائلته شهرة واسعة ونتيجة ما كان يتميز به من حس سياسي ومرونة فكر وأخلاق سمحت له بأن يتقلد العديد من المناصب المرموقة في تونس فوصف بالحقوقي والمؤرخ ورجل الدولة وبهذا ظل ملازما للبايات بداية من الباي أحمد الذي عينه وزيره الخاص فكان ابن أبي ضياف يدون كل ما يؤمر به من قبل الباي وهو ما نجده في مؤلفه الشهير اتحاف أهل الزمان. ينظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تق، تح، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص ص 70 73.

(4) أحمد ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ص100.

(5) عاطف عبيد، المرجع السابق، ص59.

(6) الموسوعة التونسية المفتوحة، المرجع السابق، ص112.

(7) المرجع نفسه، ص114.

وقد أدى ذلك فيما بعد إلى فتح مرحلة من التعاون الثقافي والإداري والعسكري[1]. فكانت أول المرتكزات التي استند عليها البرنامج الإصلاحي لأحمد باي هو تقوية الحكومة التي لا يمكن تحقيقها إلا بتأسيس جيش نظامي وبالاعتماد على الخبرات الأوروبية. وتحقيقا للهدف نفسه جرى افتتاح أول مدرسة حربية عصرية سنة 1840م، عرفت بـ "المدرسة الحربية بباردو" التي اعتبر افتتاحها بمثابة ثورة تعليمية حقيقية وبالاعتماد على الخبرات الأجنبية وتحديدا الفرنسية، أما عن طبيعة الدروس التي تلقاها الطلاب في هذه المدرسة اشتملت على العلوم الدينية والحساب والهندسة واللغة العربية وعدد من اللغات الأجنبية في مقدمتها اللغة الفرنسية، وعن ذلك يتحدث أحمد بن ابي ضياف بقوله: "يخرج التلميذ عالما بما يلزمه في غير العلوم العسكرية متضلعا باللغة الفرانساوية وبما يلزم العسكر من العلوم الفرعية" أما عدد طلاب هذه المدرسة فوصل إلى 50 طالب عند افتتاحها، كما اهتم أحمد باي بالتعليم الديني في جامع الزيتونة فضلا عن إنشائه المكتبة الأحمدية التي كانت تحوي على ما يزيد 2300 مجلد.[2]

وبضغط من الدول الأوروبية أصدر أحمد باي سنة 1841م أمرا منع بموجبه "التجار من إدخال العبيد وفي حال إدخالهم يمنعون من بيعهم ويدفعون ثمن تحريرهم"، وكان إصدار هذا الأمر مرحلة تمهيدية لقراره القاضي بإلغاء العبودية وذلك ما تم بالفعل سنة 1846م.[3]

أرهقت إصلاحات احمد باي – سالفة الذكر خزينة تونس ومما زاد في تدهور الأوضاع المالية سياسة البذخ والترف لأحمد باي ولحاشيته، فكان ذلك سببا إضافيا لاستنزاف إمكانيات البلاد الاقصادية والتي كان لها بدورها انعكاسات على الواقع الاجتماعي للمجمع التونسي في شيوع آفات اجتماعية عدة كالنهب والاحتيال والاختلاس، ولمعالجة المشكلة حاولت الحكومة تامين الموارد المالية من خلال زيادة الضرائب ذلك الإجراء الذي زاد الأمور تعقيدا.[4]

---

[1] عاطف عبيد، المرجع السابق، ص60.

[2] حسين جبار ابراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باين "دراسة تاريخية "**، مجلة المستقبل العربي، ع 66، ص67. www.caus.org.ob

[3] عبد اللطيف بالمعطي، التجربة الإصلاحية المغاربية زمن القرن التاسع عشر، الإصلاحات السلطوية تونس والمغرب نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص53.

[4] المرجع نفسه، ص54.

نستنتج بعد ما وضحناه أن اندفاع باي تونس وراء التجديد والتقليد قد وصلت به القناعة للسير وراء الطريق الذي اختطته أوروبا كونه طريقا للمدنية والقوة والتحضر، خاصة على صعيد الجيش والتقنيات الحربية، وفي حقيقة الأمر أن الحضور القوي لفرنسا في مؤسسات الجيش التونسي يعني التركيز على اهتماماتها السياسية المبكرة في تونس.

**الامتيازات الأجنبية:**

أدت الضغوط القوية التي مارستها الدول الأوروبية إلى اعتراف الدولة العثمانية بنظام **الامتيازات**[1]، تعطى فيه الدول الأوروبية حق فرض حمايتها على رعايا معينين ضمن دولة معينة.[2]

فبدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس ويتسع شيئا فشيئا في القرن التاسع عشر وفتحت البلاد أبوابها[3] لاستيطان أعاد كبيرة من الجالية الأوروبية ولا سيما الفرنسية والإيطالية واستحواذها على مرافق الدولة الاقتصادية والاجتماعية.[4]

وأقدم تلك الجاليات كانت تنحدر من أرقاء الأوروبيين أعتقوا أو من مغامرين حلوا بالبلاد وهدفهم الثروة من خلال عملهم في خدمة البايات.[5]

وشرع الأمراء في استقدام الفنيين الأجانب[6] وكان لهم الحق بعدم الخضوع للقوانين المحلية وطلب اللجوء إلى القناصل[7] عند حصول أمر يتطلب القضاء والمحاكم، وهذا سيولد ازدواجية التي بدورها ستؤدي إلى الفوضى.[8]

---

(1) الامتيازات: تعد بمثابة التسهيلات منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية تشجيعا لرعاياها على الإقامة والتجارة. ينظر: عودة عبد الله محمد، ابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دط، دت، ص59.

(2) عاطف عبيد، المرجع السابق، ص60.

(3) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص25.

(4) جمعة عليوي فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص253.

(5) الموسوعة التونسية المفتوحة، الجالية الأجنبية المقيمة بتونس، المرجع السابق، ص03.

(6) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص25.

(7) القناصل هم رؤساء البعثات يوفدون إلى دولة أجنبية لمباشرة أعمالهم ذات طابع اقتصادي وإداري، تهدف عامة إلى رعاية مصالح الدولة أو رعاياها في هذه الدولة. ينظر. نبهان محمد، معجم مصطلحات التاريخ، دط، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص221.

(8) عاطف عبيد، المرجع السابق، ص60.

فكيف تحاكم انسانا على أرض ما بقانون بلاده الذي لا ينفد إلا في بلاده ؟ وهل تبقى الدولة قائمة أو السلطة موجودة إذا كان الآخرون يقومون مقامها ؟

وهذا التشابك المتعدد الجوانب لم يكن هو العامل الوحيد، فكان الصراع ما بين القناصل للحصول على الامتيازات هو الوجه الثاني للعملة الواحدة.[1]

وتعد فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تونس، ورأت فرنسا في تونس ميدانا للاحتواء عن أزماتها الداخلية والبحث عن الأسواق والاستحواذ عن الخيرات لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية وإقامتها للقواعد البحرية.[2]

وتعود الجذور الديبلوماسية الفرنسية في تونس منذ تعين وزارة الخارجية الفرنسية أول قنصل لها في المنطقة عام 1577م في عهد الملك هنري الثالث بعد موافقة الأستانة وفي عهد هنري الرابع أوفدت فرنسا بعثة إلى الأستانة، وبعد مفاوضات دامت عدة شهور نجحت في الحصول على عدة امتيازات تجارية في تونس[3]، وفي عهد الملك لويس الثالث عشر حصل القنصل الفرنسي بتونس على امتياز صيد المرجان في المياه التونسية، وفي سنة 1665م تم توقيع معاهدة بين فرنسا والوالي مصطفى أصبح للقنصل الفرنسي بمقتضاها الأسبقية على بقية القناصل الأجانب، وتمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقتهم بالبلاط والتأثير عليه وخلق المشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الإصلاحية التي كان القناصل يوعزون بإدخالها لا بقصد الإصلاح وإنما بقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم.[4]

وبقي البايات بالانتظار لا يعرفون كيف يتصرفون فإذا وقفوا إلى جانب جهة ما فربما تخلق لهم الجهات المقابلة العديد من المشاكل، وإذا تصرفوا بدافع الغيرة الوطنية والمصلحة العامة، فقد لا يرضي ذلك أصحاب الشأن.[5]

هذه الوقائع وغيرها والتي سنقف عليها في محطات البحث الموالية حتمت القيام بمحاولات عديدة وجادة لتسوية الخلل والإصلاح ما يمكن إصلاحه.

---

(1) عاطف عبيد، المرجع السابق، ص61.

(2) وسام هادي عكار عظيم، المرجع السابق، ص254.

(3) أمين شاكر وآخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دط، دار المعارف، مصر، دت، ص94.

(4) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص25.

(5) عاطف عبيد، المرجع السابق، ص61.

# الفصل الأول: تونس بين استرضاء الأجانب والمساومات الاستعمارية.

المبحث الأول: عهد الأمان وما أثاره من مواقف.

المبحث الثاني: الأزمة المالية وانعكاساتها على الوضع السياسي.

المبحث الثالث: مؤتمر برلين وتداعياته على تونس.

## الفصل الأول: تونس بين استرضاء الأجانب والمساومات الاستعمارية.

### المبحث الأول: عهد الأمان 1857م وما أثاره من مواقف.

استمرت حركة الإصلاح على وتيرة واحدة في عهد الباي محمد الثاني (1855-1859م)، وكان هذا الاستمرار لحركة الإصلاحات في تونس بتأثير نوعين من الضغوطات:

1- داخلية: قادها عدد من رجالات الإصلاح الوطنيين.

2- خارجية: بضغط من الدول الأوروبية التي كانت تبحث لها عن موطئ قدم، بغرض الهيمنة الاستعمارية على تونس.

حاول الباي محمد تنظيم الجيش من خلال مجموعة من القوانين كان أولها القانون الذي أطلق عليه (المصباح المفسر في تثبيت العسكر)، الذي تم بموجبه وضع ضوابط القرعة العسكرية وأمام ضخامة الموارد المالية التي استنزفتها الماكنة العسكرية التي تم تشكيلها في زمن أحمد باي حاول الباي محمد تقليص أعداد الجيش التونسي وفق ضوابط محددة، حيث بلغ مجموع الجنود المسرحين خلال الفترة من (1854- 1858م)، ما يقارب 9700 جندي[1]، كما ألغى استخدام الأوسمة الذهبية التي كانت تمنح لرجاله[2]، كما حاول الباي التخفيف من حدة الضرائب التي أثقلت كاهل المواطن التونسي من خلال ابتداع جباية موحدة، أطلق عليها تسمية "المجبى"[3] أو "الإعانة" يدفعها القادرون من الرجال.

كما اعتنى بتنظيم القضاء الشرعي من خلال تأسيسه المجلس الشرعي سنة 1857م، الذي أسندت رئاسته إلى الباي نفسه وقاضي الحنفية والمالكية.[4]

---

[1] الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق (1859- 1882م)، تق: عب الجليل التميمي، ط1، دار الغرب، صفاقص، 1995 ص9.

[2] محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تح: علي بن الطاهر وآخرون، ط2، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص9.

[3] **المجبى**: هي ضريبة أقرها الباي محمد سنة 1864م، وكانت السبب المباشر في حدوث ثورة علي غذاهم. ينظر: علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دط، سرآس للنشر، تونس، 1986، ص12.

[4] أحمد بن أبي ضياف، المصدر السابق، ص255.

وعمل على إدخال الطباعة على تونس من خلال تأسيسه لأول مطبعة حجرية سنة 1858م، تولى الإشراف عليها **أوغيت فرديناند نقارباريون**، حيث تولت طبع الأوراق الرسمية للدولة. ولأول مرة في تاريخ تونس جرى إصدار أول عملة نحاسية تحمل اسم باي تونس دون اسم السلطان العثماني.

عرف عن الباي تشجيعه للزراعة عندما حاول وبالاستعانة بالخبرة الفرنسية، إيصال الماء من منطقة زغوان إلى منطقة قرطاجة ومنها إلى منطقتي المرسى والحاضرة، وباستخدام قنوات حديدية حيث قدرت كلفة هذا المشروع سبعة ملايين ونصف المليون فرنك، وقد انتقد بن أبي ضياف تنفيذ هذا المشروع بقوله: «حتى وإن كان هذا الباي قد خلص الدولة من ورطة الدين الذي أمر به ابن عمه المشر أحمد باي ليصرفه على العسكر التونسي، إلا أنه أوقعها في ورطة أفظع.»[1]

رغم قصر فترة حكم الباي فإن إنجازاته العسكرية نجحت في الحد من استنزاف الموارد المالية، كما أنه في إيجاد مورد ثابت لخزينة الدولة، من خلال ضريبة الإعانة أو المجبى. فهل نجح هذا الباي في مجال اصلاحاته السياسية المتمثلة في عهد الأمان ؟

يعتبر عهد الأمان الذي أصدره الباي محمد البداية الحقيقية لمشروع الإصلاحات السياسية في تونس والمستوحى من قوانين التنظيمات العثمانية والدساتير الأوروبية مع مراعات الخصوصية التونسية.

## 1- ظروف إصدار وثيقة عهد الأمان:

أدت لإصداره عدة ظروف فالدولة العثمانية طالبت بتطبيق فرمان[2] التنظيمات الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1839م [3]، كما كان سفراء الدول الأجنبية يضغطون من جانبهم على الباب العالي مطالبين بسرعة تطبيق هذه التنظيمات التي تحفظ حقوق رعاياهم في كافة الولايات العثمانية.[4]

والدافع الأساسي لصدوره يعود إلى واقعة قتل اليهودي حيث أقدم جندي من جنود الإيالة لقتل يهوديا كان تاجرا وأخذ سلعته، ووصل الأمر إلى الباي بشهادة جمع من الناس على القتل فصدر الحكم على الجندي مباشرة دون السماع لجوابه.[5]

---

[1] ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ص263.

[2] **فرمان**: كلمة عثمانية تعني مرسوم أو قرار يصدر بخط السلطان وتوقيعه. ينظر: نبهان محمد، المرجع السابق، ص383.

[3]- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص155.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس- الجزائر – المغرب)، ط1، مكتبة الأنغلو المصرية، القاهرة، 1979، ص125.

[5]- محمد إبن أبي ضياف، المصدر السابق، ص232.

وبعدها قام تاجر يهودي اسمه "باطو سفز" بشتم مسلم وسب دينه وبعد التأكد من الأمر نفذ فيه هو الآخر حكم الإعدام، ولما بلغ ذلك ليهود باريس استنكروا الأمر مما أدى إلى إرسال أسطول فرنسي نحو الإيالة التونسية للنظر في هذه القضية.[1]

فصدور هذا القانون جاء تحت ضغط كل من قنصل فرنسا ليون روش Lean Roche[2] في تونس والقنصل الإنجليزي ريتشارد وود Richard Wood[3] حول إصدار هذا الحكم في حق اليهودي.[4]

وفي هذه الأثناء تمت صياغة عهد الأمان، بعد أن تشاور الباي وحاشيته وقد كتبه الشيخ ابن أبي ضياف مع ممثلي الدول الأوروبية وكبار موظفي الدولة، لتقرأ نصوصه في باردو في 10 ديسمبر 1857م، مع توعد الباي بالعمل بنصوصه.[5]

ويعتبر أول إعلان لحقوق الإنسان في تونس[6] احتوى على مقدمة وإحدى عشر قاعدة أساسية وما يهمنا منها سوى تلك التي ساوى بها الباي جميع الإيالة في الحقوق والواجبات، وتم تقديم نسخة منه لكل من قناصل الدول الأوروبية المتواجدين بالإيالة.[7]

**القاعدة الأولى:** تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان.....»

---

[1]- نور الدين صحراوي، النفوذ الأوروبي (الفرنسي الإنجليزي الإيطالي) في تونس 1857-1881، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص103.

[2] **ليون روش:** (Lean Roche) ولد في مدينة غرونوبل بفرنسا (27 سبتمبر 1807) شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، تقلد العديد من المناصب منها الترجمة في الإدارة الفرنسية في الجزائر وتولى قنصلية فرنسا في كل من تونس والمغرب وحتى في اليابان، توفي عام 1901. ينظر: ليون روش، اثنان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تر: محمد خير محمود البقاعي، جداول للنشر والتوزيع، لبنان 2011، ص13.

[3] **ريتشارد وود:** (Richard Wood) ولد بالقسطنطينية عام 1806 تم تعيينه بالسفارة الإنجليزية بإسطنبول من 1825-1834 ثم قنصلا لبلاده بدمشق من 1834-1841 وتم تعيينه قنصلا عاما لبريطانيا بتونس(1855-1879). ينظر: نور الدين صحراوي، المرجع السابق، ص67.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص290.

[5]- إبن أبي ضياف، المصدر السابق، ص240.

[6]- عبد الرحمان الهدلي، التحديث القهري مدخلا للهيمنة من إصلاحات أحمد باي إلى تقرير لجنة الحريات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2018، ص03. www.CSDS.centre.com

[7]- إبن أبي ضياف، المصدر السابق، ص240.

**القاعدة السادسة:** إن مجلس النظر في الجنايات إذا كان فيه الحكم بعقوبة عل أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم.....»

**القاعدة السابعة:** أن نجعل مجلسا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر في نوازل التجارات.....»

**القاعدة العاشرة:** إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا سائر الصنائع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة التي يمكن أن تترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر.....»

**القاعدة الحادية عشر:** إن الوافدين على إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة مثل سائر أهل البلاد.....»[1]

## 2- المواقف المختلفة منه:

كان مصطفى خزندار[2] وخير الدين[3] والجنرال حسين من المحبذين لصدور عهد الأمان ومن العاملين على دفع احترازات الشق المحافظ الذي كان يعارض ذلك.[4]

أما التونسيون أنفسهم فلم يروا في هذه القوانين إلا أنها وسيلة لرفع مركز اليهود في البلاد لذلك اعتبروه خطوة إلى الوراء.[5]

---

[1]- أحمد ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ص243.

[2] **مصطفى خزندار**: (1817-1878) واسمه الحقيقي جورجيوس ستيفالكيس Giorgios Stiavelakis وهو يوناني الأصل، شغل منصب الوزير الأكبر (رئيس الوزراء) عدة مرات، أغرق تونس في الديون وبدد ما بين 1862-1869م ما قدره 300 مليون فرنك اقترضها من أوروبا، اشتهر بمكره وسرقته الكثيرة، عزل من السلطة عام 1873. ينظر: بن بلغيث الشيباني، المرجع السابق، ص68.

[3] **خير الدين التونسي**: (1822- 1889م) وهو من كبار النهضة بتونس، استفاد من التقدم العلمي بأوروبا وتأثر بأفكار الثورة الفرنسية وآراء المصلحين العثمانيين، عين وزيرا للبحر في عهد محمد باي، وأجرى عدة إصلاحات داخل الدولة، من مؤلفاته أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. ينظر: يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين(1919 -1934م)، دار هومة، الجزائر، 2013، ص19.

[4]- أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص11.

[5]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر( الجزائر- المغرب- تونس)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص128.

وترتب عن هذا النظام توافد عدد كبير من الأجانب إلى تونس، وازدياد ضغطهم على الإدارة المحلية[1] من قبل القناصلة الأوروبيين المتواجدين في الإيالة وعلى رأسهم القنصل الفرنسي "**ليون روش**" والقنصل الإنجليزي "**وود**"، فكلاهما اتبعوا سياسة التأثير عل الباي محمد الصادق، وخاصة حينما أظهر هذا الأخير التقبل لروح التغيير والإصلاح.

فتوج إصلاحاته في المجال الإداري وأصدر دستور سنة 1861م الذي أقر هو الآخر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات ولذلك وجدت رؤوس الأموال الأوروبية مجالا واسعا للاستثمار في هذه الإيالة.[2]

وقد تلقى الباي محمد الصادق تهنئة الإمبراطور **نابليون الثالث**[3]، وإن دل هذا على شيء فهو يدل على ازدياد تدخل الدول الأوروبية عامة **وفرنسا** خاصة في الشؤون الداخلية لتونس فقد رحبتا كل من فرنسا وإيطاليا بهذه التشريعات التي كفلت عديد الحقوق للأجانب بتونس.[4]

**المبحث الثاني: الأزمة المالية وانعكاساتها على الوضع السياسي.**

**1- دور الوزير مصطفى خزندار في الأزمة المالية:**

تميزت فترة حكم البايات بصفة عامة بتفويض الباي لأمور الدولة إلى عدد من وزرائه، وقد كان لبعض هؤلاء التأثير المباشر في توجيه سياسة الدولة وخاصة في الجانب المالي، ومن أبرز هؤلاء الوزراء نجد صهر الباي المقرب الوزير مصطفى خزندار.[5]

وهذا الهرم من العلاقات الزوجية والعائلية يعكس كالمرآة هرما آخر من الصلات السياسية والإدارية المتداخلة، التي نشأت في أيام أحمد باي وبقيت متينة مستقرة ومتداخلة إلى السنوات الأولى من دولة محمد الصادق باي.[6]

---

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص128.

[2]- إبراهيم ناهد الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص232.

[3] **نابليون الثالث**: (بونابارت 1808-1878م)، إمبراطور فرنسا من (1870-1853م) وتقلد منصب رئيس الجمهورية الثانية عام 1848. ينظر: شفيق محمد غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، ص12.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص118.

[5]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص67.

[6]- أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص10.

وقد احتك الخزندار بمحمود بن عياد[1] واشتركوا في قبض الأعشار ودفعها خاصة أعشار الزيت [2]، حتى أن بن عياد كان يكتب الأوامر بخط يده مع الوزير ويمضيها الباي دون أن يدري ودون علم أحد، وبعدما اكتشف الباي ذلك طمأنه وزيره أن ما يربحه بن عياد يكون لخزينة الدولة، وبذلك جمع بن عياد أموال كثيرة وفر بها إلى فرنسا وأصبح تحت حمايتها، وهذا ما جعل أحمد باي يرسل خير الدين باشا لأجل إعادة الأموال بتحكيم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث، وقد كان ذلك بعد ثلاث سنوات، وفرض على بن عياد إعادة سبعة وعشرون مليون إلى الخزينة التونسية.[3]

وبالرغم من كل ذلك فإن الدور الأخطر للوزير خزندار قد برز في عهد الباي محمد الصادق، حيث انصاع هذا الباي لشهواته مما أتاح الفرصة للوزير بإدارة الشؤون المالية والإدارية للإيالة.[4]

وظل متعاملا مع الأجانب وعمالاتهم من أجل السمسرة والتزييف على حساب الإيالة [5]، كما لجأ إلى قرض سنة 1863م من الشركات الفرنسية والإنجليزية، تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك والحقيقة أنه لم يصل للخزينة من القرض إلا 5.6 مليون فرنك بسبب نهب مصطفى خزندار للباقي.[6]

## 2- ثورة علي بن غذاهم 1864م:

انطلقت ثورة علي بن غذاهم كنتيجة حتمية للعديد من الظروف التي كانت تعيشها الإيالة التونسية آنذاك بالرغم من أنها في فترة الإصلاحات فيرى خير الدين التونسي أن الإصلاحات

---

(1) **محمود بن عياد**: (1805- 1880) أصيل مدينة جربة وسليل عائلة شهيرة انخرطت في خدمة العرش الحسيني، ووالده محمد بن حميدة بن قاسم بن عياد الذي كان وكيلا للتجار الفرنسيين بخصوص تجارة الزيوت، شغل قابض المال للخزينة (وزير المالية) هرب إلى فرنسا في جوان 1852م بعد أن تحصل على الجنسية الفرنسية وحمل معه 60 مليون فرنك وكانت ميزانية تونس وقتها تقدر بـ10 ملايين فرنك. ينظر: الحبيب الدريدي، نازلة محمود بن عياد كبرى قضايا الفساد في تاريخ تونس، **مجلة ليدرز العربية**، 2018، ص06.

(2)- نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص30.

(3)- نقولا زيادة، المرجع نفسه، ص34.

(4)- بن بلغيث، المرجع السابق، ص62.

(5)- سلطان علي، تاريخ العرب الحديث (1516- 1918م)، ط1، مكتبة طرابلس العالمية، دت، ص547.

(6)- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجمعة، تونس، 2005، ص12.

السياسية كانت تسير في تلك الفترة في الاتجاه الصحيح أما الوضع الاقتصادي فكان العكس من ذلك، وهو اتجاه التدهور باستمرار.[1]

فالإنتاج الزراعي كان قد تراجع وأصبحت الصناعات التقليدية تعاني من المزاحمة الأوروبية وتدهورت التجارة الخارجية وأصبح الفلاحون مرغمين على بيع مواشيهم حتى يتمكنوا من دفع الضرائب، وارتفعت أثمان الحبوب والمحاصيل الغذائية فكانت عوامل السخط عل الأوضاع التي آلت إليها البلاد قد تجمعت فوصلت إلى تأخر دفع مرتبات الموظفين والجنود.[2]

وقد عاشت حكومة الباي محمد الصادق أزمة مالية أواخر 1863م، كان من آثارها اتخاذ قرار مضاعفة الضرائب الشخصية التي تسمى المجبى وكان هذا يشير إلى حقيقة الوضع الذي آلت إليه البلاد فوصل الأمر إلى الاقتراض من المصارف الأوروبية.[3]

وكرد فعل على زيادة ضريبة المجبى انطلقت الثورة في عدة مناطق من الإيالة التونسية حتى وصلت في أقل من شهر كافة أطراف البلاد، وفي تلك الأثناء كانت القوارب تعود من مالطا محملة بالبارود الإنجليزي، وكان عرب القبائل الشاقة عصا الطاعة يبتعونه من التجار اليهود المستترين في المدن الساحلية.[4]

وقد تولى هذه الثورة في كل جهة من الإيالة زعيم، فالمنطقة الغربية من الإيالة كانت من نصيب قائدها بن غذاهم[5]، والدليل الكافي على انتشار هذه الثورة وخطرها يتمثل في الرسائل القنصلية التي كانت ترسل من أسبوع لآخر، ونذكر عبارة أحد البرقيات: «**إن مدينة الكاف قد وقع السطو عليها ونهبت بها ستة دكاكين وانقطعت المواصلات بضواحي القيروان.**»

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص36.

[2]- المرجع نفسه، ص293.

[3] - خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق: محمد الحداد، دط، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012، ص36.

[4]- جان غنياج، ثورة علي بن غذاهم 1864م، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، د ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1965، ص20.

[5] **علي بن غذاهم**: كان يلقب بباي الشعب وهو ثوري تونسي من قبيلة مجر بولاية قصرين قاد ثورة ضد الإيالة التونسية عام 1864م بسبب المشاكل الاقتصادية التي عانتها تونس. ينظر: خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص37.

ووسط هذه الظروف رجع إلى مقر الباي كل العمال الذين أرسلهم لولاياتهم قصد استخلاص الضرائب، ففروا خوفا من خطر الثورة.[1]

وقد عبر قائد الثورة علي بن غذاهم في أحد رسائله إلى الباي يقول فيها: «**إن الناس يطالبون برفع المظالم ونهي البغات والعمال الذين طالت أيديهم وأنه سوف يستمر إلى أن تخفف الدولة من الضرائب التي أثقلت كواهلهم.**»[2]

وإذا كانت الإيالة التونسية قد اضطرت لإرجاع ضريبة المجبى إلى أصلها الأول مما استطاعت الإيالة بذلك أن تبث الفرقة بين صفوف الثوار، وأن توقع بهم الهزيمة وتحتم على زعيمهم بن غذاهم الاستسلام، وزجت به في سجن إلى أن مات في زنزانته بعد اعتقاله بسنة.[3]

إن ثورة علي بن غذاهم فتحت المجال هي الأخرى للتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للإيالة التونسية خاصة فرنسا وإنجلترا وإيطاليا، وبذلك سعت كل دولة أن تلعب الدور الذي يتناسب مع مصالحها واتجاهاتها فكانت هذه الدول تريد استغلال حالة الدمار والفوضى التي وصلت إلى تعطيل الدستور وتوقيف عمل المجالس البلدية، وانتشرت على اثرها المجاعات والأمراض الخطيرة، كما كانت تجر البلاد للانزلاق في مهاوي الاستدانة. [4]

### 3- اللجنة المالية الدولية 1869م:

لقد واجهت الإيالة التونسية بعد أن خمدت الثورة الداخلية، مصائب متعاقبة ساهمت في إفلاس الخزينة واضطراب الأحوال الاقتصادية كما ذكرنا سالفا.[5] وأمام هذه الأوضاع المتدهورة ولما عجزت الإيالة عن تسديد الديون اتفق قناصل الدول الأوروبية على الإقرار بأن وضع البلاد المالي ميئوس منه، وتقدم قنصل فرنسا باقتراح يقضي بإنشاء لجنة من الخبراء والمستشارين الفرنسيين.[6]

---

[1]- جان غنياج، المرجع السابق، ص21.

[2]- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، (تونس، الجزائر، ليبيا)، (1816- 1871م)، تق: روبير منتران، دط، الدار التونسية للنشر، 1972، ص.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص292.

[4]- طاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، (1830- 1856م)، دط، دار المعارف، تونس، دت، ص22.

[5]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص292.

[6]- عاطف عبيد، المرجع السابق، ص61.

ومن ثم تأسيس لجنة عرفت بالكميسيون المالي 1869م، بموافقة الباي محمد الصادق لتضم مسؤولين عن المصارف الأجنبية ومسؤولين تونسيين، وعهد إلى خير الدين التونسي برئاسة هذه اللجنة وذلك لدرايته في الأمور المالية ولمواهبه الدبلوماسية الضرورية لإقناع الأجانب لتخفيف ضغوطهم[1]، وتم تحديد خصائصها بمقتضى قانون صدر في مارس 1870م.[2]

وكانت تضم جهازين أساسيين:

**اللجنة التنفيذية:** تتألف من ثلاثة أعضاء، وكانت برئاسة خير الدين مع مساعدة عضو تونسي له ومتفقد مالية فرنسي وكانت هذه اللجنة متعلقة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية، كما كانت تقوم أيضا بإعداد ميزانية الدولة.[3]

**لجنة المراقبة:** وقد تكونت من ستة أعضاء منتخبين وهم أوروبيون، اثنان من فرنسا، اثنان من إنجلترا، واثنان من إيطاليا.

وكانت هذه اللجنة تقوم بمراقبة عمليات اللجنة التنفيذية[4]، فكانت اللجنة المالية رمزا لسيطرة الأوروبيين وأداة لاستغلال وإذلال الشعب التونسي، وبلغ تدهور الأوضاع في تونس حدا لا يطاق ولم يعد ذلك خافيا على الجميع مما يجعل إصلاحه بحاجة إلى سلطان يمهد طريقا سالكا وسهلا لكن الواقع آنذاك كان يظهر العكس.[5]

**المبحث الثالث: مؤتمر برلين وتداعياته على تونس.**

كانت حكومة خير الدين تمثل آخر وسيلة لإصلاح الأوضاع الداخلية في البلاد التونسية ولمعالجة مشاكلها الحقيقية، وآخر فرصة لإنقاذها من الأخطار الاستعمارية، وإثر فشل هذه الحكومة واستقالة خير الدي في جويلية 1877م تفاقمت الأزمة المالية وتعقدت المشاكل والمنافسات السياسية وتأكد انهيار الدولة بعدما تقلد مصطفى بن اسماعيل مسؤولية الوزارة الكبرى في شهر أوت 1878م، ولئن حافظت البلاد على استقلالها طيلة أربع سنوات (1877 – 1881م) فقد تقرر مصيرها منذ سنة 1878م وبمناسبة انعقاد مؤتمر برلين.

---

(1)- خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص38.

(2)- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص10.

(3)- جلال يحي، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، دط، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990، ص695.

(4)- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص10.

(5)- نور الدين صحراوي، المرجع السابق، ص126.

## 1- المسألة التونسية على هامش المؤتمر:

تصادمت مصالح الدول القوية في تسابقها إلى الاستيلاء على مناطق النفوذ ولعبت الحيل السياسة أدوار خطيرة، وخوفا من أن يؤول تصادم المصالح الاستعمارية إلى حرب، اجتمعت الدول القوية في مؤتمر برلين[1] سنة 1878م.[2]

وتزامنت المطامع الفرنسية في تونس مع انعقاد هذا المؤتمر الذي أعطاها الضوء الأخضر لاحتلالها، إذ تخلت بريطانيا عن أطماعها في تونس مقابل اعتراف فرنسا بسيطرتها على جزيرة قبرص ولقد صرح بذلك وزير خارجية بريطانيا اللورد (**روبرت سيسل سالسبوري Robert Cecil Salisbury**) لنظيره الفرنسي (**وليام هنري إدينكتون Willam Henry Waddington**) على هامش انعقاد المؤتمر بقوله: «**إنه لا يعارض فرنسا إذا أرادت الاستيلاء على تونس**». في الوقت نفسه شجع مستشار الامبراطورية الألمانية (**أتوقون بيسمارك Otto Von Bismarck**) الذي كان الدماغ المسير لهذا المؤتمر والمقترح البريطاني، راميا من وراء ذلك منح التعويضات لفرنسا بهدف صرف أنظارها عن فكرة الأخذ بالثأر لحرب (**سيدان Sedan**)[3][4]، وكان يحاول المحافظة على وضعية ألمانيا والاحتفاظ بمقاطعتي الألزاس واللورين ولكي يضمن بيسمارك سكوت الدول الأوروبية وجه أنظار الدولتين إنجلترا وفرنسا إلى الشرق العربي[5]،

---

[1] **مؤتمر برلين**: جاء هذا المؤتمر لكي يعدل معاهدة سان ستيفانو في مارس 1878م، وإعلان استقلال دول البلقان والمتعلق باقتسام أملاك الدولة العثمانية بين الدول الكبرى وضم (64) مادة تم التوقيع عليها في الثالث عشر من جويلية 1878م. ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، دط، دار الجليل للنشر، بيروت، 1977، ص389.

[2]- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دط، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص16.

[3] **حرب سيدان (Sedan)**: حدثت بين فرنسا وألمانيا من 1 سبتمبر 1870م إلى مارس 1871م، استسلمت خلالها فرنسا وتم أسر الامبراطور نابوليون الثالث وأسرته، فاضطرت فرنسا للتنازل عن الألزاس واللورين ودفع غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك. ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دط، دار النهضة العربية، دت، ص288.

[4]- جمعة عليوي فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص255.

[5]- محمد المرزوقي، المصدر السابق، ص16.

وإيطاليا من جهتها ما كانت لتتخلى عن أطماعها لاحتلال تونس[1]، إلا أنها لم تتلقى دعما فعليا من أحد إذ عارضت بريطانيا تدخلها في تونس لأنها تمكنهم من مراقبة ساحل الجنوب الغربي من البحر المتوسط، وتمكنهم في النهاية من قطع طريق الهند ولا سيما بعد فتح قناة السويس[2] عام 1869م، وعلى الرغم من تأييد ألمانيا لفرنسا لاحتلال تونس إلا أن الرأي العام الفرنسي وعددا كبيرا من السياسيين الفرنسيين، واعتبروا تأييد بيسمارك للتدخل الفرنسي في الشؤون التونسية مناورة قصد بها تعكير العلاقات الفرنسية مع إيطاليا وعزل فرنسا على الصعيد الأوروبي.[3]

إن فرنسا وافقت على مقررات مؤتمر برلين، لأن ذلك سيؤدي إلى إعادة التوازن في منطقة البلقان والمضايق بشرق أوروبا ويمكنها من الحصول عل موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها الاستعماري وتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في المغرب العربي منذ احتلال الجزائر 1830م.

### 1-2- التنافس الفرنسي – الإيطالي على تونس بعد مؤتمر برلين:

التدخل الفرنسي في تونس لم ينتظر انعقاد مؤتمر برلين، بل تسرب إلى البلاد منذ أوائل القرن الـ19م.[4] وفي أفريل 1880م، اشتدت مضايقة الطرف الإيطالي للحكومة الفرنسية فقررت فرنسا اللجوء إلى سياسة القوة لغرض التفوق الفرنسي في الامتيازات الاقتصادية[5]، خاصة وأن إيطاليا

---

(1) انحصرت المنافسة الأوروبية بتونس ابتداءا من سنة 1879م بين فرنسا وإيطاليا، وتعلقت خاصة بالميدان الاقتصادي، ذلك أن انجلترا قررت منذ انعقاد مؤتمر برلين الانسحاب من المنافسة على البلاد التونسية وتصفية مصالحها بها، ولكي تبرهن عن صدق نيتها استجابت لرغبة وزير الخارجية الفرنسي فأحالت قنصلها وود (مارس 1879م)، أما إيطاليا فقد رفضت التخلي عن تونس والاهتمام بطرابلس مدعية أن لها أكثر حقوق من فرنسا للتوسع بالبلاد التونسية نظرا للروابط التاريخية القديمة بين روما وقرطاج ولتفوق عدد الرعايا الإيطاليين (11.200) عن الرعايا الفرنسيين (700) بتونس، واتخذت المنافسة الفرنسية – الإيطالية صيغة منافسة شخصية بين القنصل الفرنسي "روستان" والقنصل الإيطالي الجديد "ماشيو- Maccio" فسيطرت على الحياة السياسية بتونس ما يقارب ثلاث سنوات (1879- 11881). ينظر: الموسوعة التونسية المفتوحة، الإمبريالية الاستعمارية والأزمة الأوروبية، المرجع السابق، ص06.

(2) **قناة السويس**: أنشأت على يد الفرنسي فريدناند دويلبس، تم افتتاحها عام 1869م ويصل طولها 173 كلم، ابتداء من بور سعيد شمالا حتى بور توفيق جنوبا. ينظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص223.

(3)- جمعة عليوي، فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص255.

(4)- محمد المرزوقي، المصدر السابق، ص17.

(5)- نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص93.

كانت قد أرسلت سنة 1878م بعض العساكر لإقناع الباي بقبول الحماية أو التنازل عن بنزرت وإعلانه ميناءا حرا، إلا أن الباي رفض متحججا برفض الدولة العثمانية لذلك.[1]

ففي هذا الصدد نجد شراء إحدى الشركات الإيطالية لأحد المشاريع في تونس كانت قيمته أربعة أضعاف من قيمته الأصلية[2]، ونظرا لهذا العمل قامت السلطات الفرنسية بالضغط على الباي بأن لا يقوم بمنح أي امتيازات إلا بعد عرضه على الشركات الفرنسية، وطلبت من قنصلها بتونس روستان[3] بأن يطلب من الباي الاعتراض على امتياز إيطاليا وعدم المصادقة عليه لعدم شرعيته، لكن خاب أملها بعد أن صادق الباي على عقد الامتياز دون إبداء أي معارضة.[4]

وأرسل وزير خارجية فرنسا بعد الاطلاع على بنود هذا الامتياز[5] خطابا شديد اللهجة إلى الحكومة الإيطالية وهدد باستخدام القوة لمنع تنفيذ هذا المشروع، لأنه من وجهة نظر فرنسا انتهاك لحقوقها بتونس، وكان رد فعل إيطاليا اتجاه هذا التهديد إرسال قطع من أسطولها إلى سواحل تونس، فرأت فرنسا وسط هذه الظروف وحتى لا تتطور الأمور إلى ما هو أسوء من ذلك أرسلت تعليمات إلى القنصل روستان تتضمن مشروع معاهدة حماية مقترحة يجب عرضها على الباي فورا لكن قوبل هذا المشروع بمعارضة الباي محمد الصادق وقد عبر روستان عن هذا الرفض قائلا: «**لقد صدمنا الباي، وبدلا من أن يظهر لنا روح المودة والصداقة اتجاهنا أظهر روح التعصب وفسر المعاهدة تفسيرا دينيا ...**»[6]

وفي 05 ماي 1880 م عاد روستان إلى مفاوضة الباي لكن هذا الأخير جدد رفضه ولم يرضخ للقنصل الفرنسي، مما حمل روستان على إرسال رسالة إلى وزير خارجية بلاده يوضح له فيها

---

(1)- أحمد اسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص350.

(2)- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص284.

(3) **روستان:** قنصل فرنسا في تونس وأول مقيم عام بها، تمت على يده عقد معاهدة الحماية في 12 ماي 1881م. ينظر: الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص65.

(4)- إبراهيم ناهد الدسوقي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص239.

(5) تضمنت مساهمة الحكومة الإيطالية لشركة روباتينو الإيطالية المكلفة بهذا المشروع بأكثر من نصف مبلغه، ومن البنود أيضا ألا تقوم شركة روباتينو ببيع الخط أو التنازل عليه إلا بموافقة الحكومة الإيطالية. ينظر: إبراهيم ناهد الدسوقي، المرجع السابق، ص241.

(6)- المرجع نفسه، ص243.

ضعف نفوذ فرنسا إن لم تؤيده بقوة عسكرية، وقد استجابت له دولته فأرسلت ثلاثة سفن حربية إلى المياه التونسية، كما أصدرت الأوامر إلى فرقة عسكرية مؤلفة من 3000 من القوة المرابطة في الجزائر بأن تكون جاهزة على الحدود للتحرك عند الحاجة.[1]

في 25 جويلية 1880م حاولت فرنسا أن تعزز نفوذها فطلبت من روستان أن يشرف على بناء ميناء في القطر التونسي، وإنشاء خطا حديديا يربط بين تونس و رادس[2]، إلا أن هذا لم يلقى آذانا صاغية عند الباي.[3]

وهكذا باءت محاولة فرض الحماية الفرنسية على تونس بالفشل واستمرار التحدي الإيطالي لها، وفي النهاية صممت فرنسا على أن تسبق إيطاليا في وضع يدها على تونس، وظلت تترقب الفرصة المناسبة وتهيأ الظروف المساعدة ولو أدى الأمر إلى خلق هذه الظروف.

---

[1]- نقولا زيادة، المرجع السابق، ص93.

[2] **رادس**: هي مدينة تونسية تقع عل مسافة 9 كلم جنوب شرقي العاصمة تونس. ينظر: الموسوعة التونسية المفتوحة، المرجع السابق، ص02.

[3]- نقلا زيادة، المرجع السابق، ص94.

# الفصل الثاني: الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية.

المبحث الأول: معاهدة باردو وخرق السيادة التونسية.

المبحث الثاني: معاهدة المرسى وتهيئة الإطارات القانونية لتنظيم الحماية.

المبحث الثالث: ردود الفعل الأولية.

## الفصل الثاني: الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية.

تبنت فرنسا سياسة خاصة بها في تونس، عرفت أول مرة باسم نظام الحماية وهي لا تختلف كثيرا عن نظام الالحاق والاحتلال، ولكنها تبقي السيادة الرسمية في يد الباي وتختفي وراءه في تسيير شؤون البلاد بما يخدم سياستها وأهدافها، فهل ستحقق فرنسا أهدافها بتجسيد هذه السياسة الجديدة؟

### المبحث الأول: معاهدة باردو 1881م وخرق السيادة التونسية.

#### 1- ذريعة فرنسا لفرض الحماية على تونس:

كان احتلال تونس أول تجربة فرنسية تخوضها تحت مسمى نظام الحماية[1]، وقد استهدف جول فيري[2] (Jules Ferry) مبتدع هذا النظام أمرين. الأول: إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقضي على كيان الدولة المحمية بالضم، والثاني: إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة، لأن من مميزات الحماية أن تحمل الدولة نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الاصلاحات الإدارية والاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة المحمية.[3]

تمثلت الظروف المحلية في إيجاد فرنسا لسبب مباشر لبداية التدخل العسكري في تونس وهنا تظهر حقيقة الخلفيات الرامية للاحتلال منذ زمن بعيد بشكل جلي، وتتمثل هذه الذريعة في ضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات القبائل التونسية، وبالخصوص من قبائل بني خمير[4].[5]

---

(1) نظام الحماية: يعد شكلا من أشكال الاستعمار، وهو من النظام الذي توضع الدولة بمقتضى معاهدة، تحت كنف دولة أخرى لتقوم بحمايتها من الاعتداء ويجب أن يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية. ينظر: يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص124.

(2) جول فيري: رئيس وزراء فرنسا (1832- 1893م) وهو المتحمس لفكرة احتلال فرنسا لتونس. ينظر: محمد عصفور سليمان، **الحماية الفرنسية على تونس 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها**، مجلة ديالي، ع56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012، ص04.

(3) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دط، منشورات اتحاد المكتب العربي، دمشق، 2004، ص41.

(4) بني خمير: قبائل تونسية ترابط على الحدود التونسية الجزائرية اتخذت فرنسا منها ذريعة لفرض الحماية على تونس. ينظر: يونس درمونة، المرجع السابق، ص24.

(5) علي محجوبي، المرجع السابق، ص40.

الملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881 بل تعود إلى زمن بعيد حيث سجلت سلطات الجزائر ما لا يقل عن 2380 حادثة فيما بين 1870م – 1881م، وهكذا تبين حكومة الجمهورية الفرنسية التي لم تعر هذه المسألة أي اهتمام إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية.[1]

اتهمت فرنسا الباي محمد الصادق بأنه هو الذي حرض تلك القبائل على القيام باعتداءات على القبائل الجزائرية، وقد طلبت من الباي مساعدة الجنود الفرنسيين في معاقبة قبيلة خمير لكن الباي رفض وحاول أن يتدخل لتأديب القبيلة المعتدية بنفسه، لكن ذلك لم يكن كافيا لمنع فرنسا من تنفيذ خطتها التي كانت تنتظرها بلهف بعد مؤتمر برلين 1878م.[2]

وقام جول فيري في 4 أفريل 1881م بإعلام البرلمان الفرنسي بتخصيصه مبلغ مالي لأجل القيام بحملة عسكرية على تونس لردع القبائل، وعند سماع الباي باستعداد فرنسا للقيام بحملة على تونس، عمل على إرسال البرقيات والاحتجاجات إلى الدول الأوروبية لحماية رعاياها في تونس معلنا عن احتلال تونس دون سابق إنذار[3].

وعند سماع الباي الخبر عمل على إرسال برقيات للسلطان العثماني يناشده إغاثة تونس[4]، حيث رد الباي قائلا: **"لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم والسلطان، إننا نسترحم باسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم....."**[5] وقد اقتصر موقف الدولة العثمانية من الحملة العسكرية الفرنسية على تونس بعقد مجلس وزاري اقترح معاقبة الباي للجناة.[6]

---

[1] – علي محجوبي، المرجع السابق، ص40.

[2] – معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية مقارنة (1899– 2000)، أطروحة بنيل شهادة دكتوراه قسنطينة، 2010،ص18.

[3] – محمد عصفور سليمان، المرجع السابق،ص05.

[4] ويذكر محمد بيرم الخامس بأنه كتب تقريرا يستنهض فيه الباي همم الدولة العثمانية لإنقاذ تونس من الوقوع في يد دولة أجنبية وختم التقرير بنتيجة ما يراه وهو أنه إذا كانت الدولة العثمانية تشغلها شواغل الحرب الروسية وعواقبها فعلى الأقل أنه يلزمها التحالف مع دولة أجنبية أخرى لتساعد بها، ولو اقتضى الحال التنازل لها على مدينة واحدة خير من خسارة مملكة برمتها. ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج5، ص19.

[5] – الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص214.

[6] – أسماء بوصري، المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها (1881– 1907م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015– 2016، ص11.

وفي يوم 24 أفريل تسربت كتيبة فرنسية تضم 35000 رجل من الجزائر إلى تونس بقيادة الجنرال "لوجيروL'ogero"، فاحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل وسوق الأربعاء وعين دراهم فيما بعد.[1]

وفي نفس الوقت قامت وحدة أخرى بقيادة "فورجيمول Forgemol"، باحتلال طبرقة في نفس اليوم بعد أن تم قصفها بالقنابل وفي 1 ماي استسلمت بنزرت دون أدنى مقاومة وفي 8 ماي زحف الجنرال "بريار"[2] على مدينة تونس بوحدة بلغ تعدادها 8000 جندي.[3]

وتمت محاصرة المدينة لإبراز مدى قوة الجيش الفرنسي الذي بلغ تعداده 35000 عسكري، أمام جيش الباي الذي كان يعاني قدم أسلحته وقلة عدده ولذلك أمرت الحكومة التونسية جيشها بعدم التعرض للجيش الفرنسي، لأن الباي كان يعلم النتيجة مسبقا فلم يغامر بجيشه الذي لم يبقى منه سوى الاسم، وفي 12 ماي ولما وصل الجنرال بريار تونس عرض على محمد الصادق توقيع معاهدة "قصر السعيد"، هذه المعاهدة التي أصبحت تعرف في التاريخ تحت إسم "معاهدة باردو".[4]

## 2- توقيع معاهدة باردو 1881م:

بعد وصول القوات العسكرية إلى قصر الباردو الذي يبعد 20 كلم من تونس، وفي الساعة الرابعة بعد الظهر قدم القنصل العام الفرنسي مع القائد "باريار" إلى الباي محمد الصادق نسخة من معاهدة الحماية، وكان المطلوب التوقيع عليها وأعطيت للباي مهلة حتى الساعة التاسعة مساءا لقبول المعاهدة أو رفضها.[5]

فكان الباي في هذه الأثناء يرفض فكرة الحماية على بلاده آملا في أن تتدخل الدول الأوروبية وتقف إلى جانبه، أو أن يرسل السلطان العثماني أسطوله إلى تونس لكن ذلك لم يحدث[6]، واجتمع

---

[1] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص44.

[2] بريار: breart جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881م، وفرض الحصار على قصر باردو. ينظر: محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص10.

[3] – شاوش حباسي، **فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي (1881– 1883م)**، مجلة الدراسات التاريخية، ع8، الجزائر، 1994، ص96.

[4]– Jean ganiage, les origines du Protectorat français en Tunisie (1861- 1881), France, 1959,p419.

[5] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص174،

[6] – راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، دط، دار الأقلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص21.

الباي مع كبار رجال دولته وعرض عليهم الأمر، وكان الحاضرون يميلون إلى الرفض وإعلان المقاومة والجهاد وتعبئة الشعب التونسي بذلك، لكن لم يجد آذانا صاغية أمام التهديد الفرنسي بخلع الباي محمد الصادق وتنصيب أخيه مكانه إذا رفض التوقيع على المعاهدة. [1]

وأمام هذه الظروف لم يكن أمام الباي سوى الرضوخ وأمضى معاهدة الحماية التي تكرس في حقيقتها الهيمنة الفرنسية في البلاد التونسية [2]، وقد اشتملت هذه المعاهدة على مجموعة من البنود[3] يمكن إنجازها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

- الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو احتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن استتب في البلاد.[4]
- فرنسا ملزمة بحماية الباي وأسرته.
- ينوب عن فرنسا وزير مقيم يراقب تنفيذ ما تضمنته المعاهدة.[5]
- وأن تتولى فرنسا تمثيل تونس ورعايا مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج، وأن يتم إبلاغ فرنسا بأي اتفاق مع دولة أخرى للحصول على موافقتها مسبقا.[6]

وبالتالي نلاحظ أن صلاحيات الباي الذي هو رئيس الدولة والحكومة بالقطر التونسي، اقتصرت على توقيع المراسيم الذي كان يحررها المقيم الفرنسي، هذا في الوقت الذي كانت مقاليد الأمور الحقيقية بيد المراقبين الفرنسيين، كما أن كل إجراء يتخذ إلا وتراعى فيه مصالح الأوروبيين والمعمرين بالدرجة الأولى.[7]

وهكذا فإن دولة البايات وإدارتها ظلتا كما هما، ولكن قام بجانبهما مراقبين فرنسيين إلى جانب الباي وكاتب عام لدى الإدارة الفرنسية المركزية والوزراء التونسيين من مراقبين مدنيين في الولايات

---

[1] – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص23.

[2] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص44.

[3] – ينظر الملحق رقم (1).

[4] – يونس درمونة، المرجع السابق، ص27.

[5] – محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد شاوش، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993، ص100.

[6] – زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دط، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص143.

[7] – عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، دط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م، ص75.

يشرفون على القياد وممثلي السلطة بها، أما شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية فهي وحدها التي انتقلت بتمامها وكمالها إلى سلطات الحماية بمقتضى ما أبرم من معاهدات.

وسرعان ما حاز المراقبون الفرنسيون عما انتدبوا إليه بطبيعة الحال، فعمدوا إلى الإدارة المباشرة ولم يتركوا لممثلي السلطة المحلية إلا نفوذا صوريا على أنهم كانوا قليلي المعرفة والدراية بالمنهج والروح التي تسير بهما الإدارة العصرية.[1]

فمعاهدة الباردو في مظهرها لا تشعر بحقيقة الأهداف الاستعمارية التي كانت ترمي إليها فرنسا، فقد صيغت موادها بطريقة توحي كأنها لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كإيالة مستقلة، لكن التحليل الدقيق لموادها يوضح كيف أنها سلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة.

**المبحث الثاني: معاهدة المرسى وتهيئة الإطارات القانونية لتنظيم الحماية.**

## 1- معاهدة المرسى: 1883م

بعد سنتين من إمضاء معاهدة 1881م، تبين لفرنسا أن هذه المعاهدة لم تحقق لها الغاية المنشودة منها، وأن ما خولته لها لا يعطيها حق التدخل في شؤون تونس الداخلية التي كان الباي يراها من اختصاص حكومته.[2]

فلم تقتنع فرنسا بما اغتصبت من حقوق وأرغمت "علي باي"[3] الذي تدخل المقيم العام في اختياره خليفة للباي محمد الصادق على إمضاء "اتفاقية المرسى"[4] التي عقدت في 08 جوان 1883م، والتي جاءت لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي وهي تتوج العديد من الترتيبات السرية، وأهمها اتفاقية 06 جويلية 1882م، التي فوض بمقتضاها محمد الصادق للمقيم العام الفرنسي حق التصرف في موارد الدولة، وكذلك معاهدة 30 أكتوبر 1882م، التي أكدت المعاهدة الأولى ونصت على ضرورة تسديد الديون التونسية دون اللجوء إلى تدخل الخزينة التونسية.[5]

---

[1] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص100.

[2] – الحبيب ثامر، المصدر السابق،ص29.

[3] علي باي: من بايات الأسرة الحسينية في تونس نصب سنة 1882م، شهد عهده توقيع اتفاقية المرسى، توفي سنة 1888م. ينظر: محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق، تح، حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص133.

[4] ينظر الملحق رقم (2)

[5] – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص23.

أقامت هذه الاتفاقية الإطار القانوني الذي لم يتوفر ضمن معاهدة باردو والذي تحتاجه فرنسا لكي تدير الشؤون الداخلية للبلاد كما تشاء.

وفي اتفاقية المرسى ذكرت لأول مرة كلمة الحماية في البند الأول وتعد بالنسبة للسلطة الفرنسية نقطة جوهرية تسمح بتطوير نظام الحماية من الحكم الغير مباشر، ووسيلة للتعديلات السياسية التي ستدخلها فرنسا من أجل دعم مركزها ونفوذها في تونس.[1]

وقد اعتبرها الفرنسيون حسب النص مكملة لمعاهدة باردو وقد اشتملت على:

**أولا**: إدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة منها.

**ثانيا**: ضمان الحكومة الفرنسية لغرض يعقده الباي، لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك، والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17550.000 فرنك، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك.

وقد تعهد الباي لأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب تونس دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.[2]

**ثالثا**: يخصص الباي من مداخيل تونس:

أولا: المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا وثانيا: مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية وما فضل بعد ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

أعدت معاهدة المرسى في باريس وصادق عليها البرلمان الذي كان قد رفضها من قبل، ولم يشارك الباي في صياغة بنودها وبذلك انتقلت الأمور في تونس من احتلال عسكري مؤقت أقرته معاهدة باردو إلى نظام الحماية غير محدود المدة أقرته نصوص اتفاقية المرسى، وإلى أسلوب الإدارة المباشرة أقره الواقع.[3]

---

[1] – قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية من الحماية الفرنسية، (1881– 1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011– 2012، ص41.

[2] – صلاح العقاد المرجع السابق، ص191.

[3] – أسماء بوصري، المرجع السابق، ص15.

إلا أن فرنسا لم تكتفي بما جاء في نصوص المعاهدتين بل فرضت بنود جديدة على الباي وجعلت المراسيم غير نافذة إذ لم يصادق عليها المقيم العام.

هكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتين فرضتا على تونس فرضا، فحلت محل الدولة المحمية وأصبح ممثلها الحاكم المستبد والرئيس الأعلى للإدارة التونسية.

## 2- تنظيم الحكم:

### 2-1 إداريا:

لم تلتزم السلطات الفرنسية بما ورد في بنود المعاهدتين (باردو والمرسى)، حيث استعملت نفس السياسة التي طبقتها في الجزائر في كافة المجالات،[1] وعملت على الشروع في تنظيم الحماية ومن أهم المستعمرين الذين تحمسوا لهذا الأمر بول كانبون، الذي عبر منذ تعيينه عن عزمه في الهيمنة سياسيا وإداريا على البلاد التونسية، ومن أجل ذلك سعى قبل كل شيء إلى شل كل تحركات مناهضي الهيمنة الفرنسية سواء كانوا في الحكومة أو في حاشية الباي.[2]

ولما حلت الإقامة العامة محل الحكومة التونسية في ممارسة مطلق السلطات بات من العسير عليها تحمل القيود التي كانت مفروضة على تونس قبل الحماية، وأهمها وجود لجنة الدين ثم القضاء القنصلي[3] فعملت على إلغائهما.[4]

وأرادت فرنسا أن توسع نفوذ المقيم العام، وأن تجعله الرئيس الأعلى بتونس طبقا لقرار أصدره رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 22 جوان 1885م، الذي جاء فيه: «**سلطات الجمهورية بتونس تحت إمرة قواة الجيش البرية والبحرية وجميع المصالح الإدارية المتعلقة بالأوروبيين والأهالي**». [5] إلى جانب ذلك أصبحت للمقيم العام سلطات تنفيذية واسعة من أهمها: رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دط، مكتبة الكتاب الأكاديمي، عمان، دت، ص44.

(2) علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص ص 101 106.

(3) تمهيدا لقبول الدول الأجنبية إلغاء هذا القضاء، أصدر الباي مرسوما بجواز تحويل الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم الفرنسية في حالة إذا ما انعدم القضاء القنصلي الذي يتبعونه وقد نجحت فرنسا في إقناع إنجلترا في جانفي 1885م، أما إيطاليا فقد ظلت تتماطل حتى سويت مشاكلها العامة تدريجيا. ينظر: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص196.

(4) المرجع نفسه، ص196.

(5) علي البهلوان، المرجع السابق، ص119.

المصالح، كما أصبح يترأس فيما بعد المجلس الكبير[1]، فخطة المقيم العام تحولت إلى مؤسسة تمارس الحكم بصورة تكاد منفردة فهي وحدها مصدر القرار، وسلطة المتابعة والمراجعة، لا تحد من صلاحياتها إلا رقابة وزارة الخارجية الفرنسية، والأهم من ذلك أن هذه المؤسسة تمارس عملها بدون مرجعية قانونية دقيقة وواضحة.[2]

وعملت على تعيين مدراء في الوزارات التونسية كخبراء أو مستشارين، لكن معظم الوزارات ألغيت، وتحولت إلى دوائر كالمالية والمعارف والصحة والأشغال العامة التي تولاها مدراء فرنسيون لهم الحق في إصدار الأوامر الإدارية.[3]

من جانب آخر كان هناك منصب سكرتير الإقامة وهو حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين والمدراء الفرنسيين، وبصيغة أخرى كان هو المسؤول عن تسيير شؤون الوزارات التي بقيت شكليا بيد التونسيين، في حين تولت حكومة الجمهورية الفرنسية إصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية، وذلك هو أساس المبدأ الذي تمسك به المستوطنون الفرنسيون وسموه فيما بعد (السيادة المشتركة co– Souverainete).[4]

فقد وجد الاحتلال الفرنسي في عهد الباي علي منفذا طيعا لسياسته[5] وتغلغل الفرنسيون في أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعية نظام الحماية عن الاحتلال، إذ جعلت الحكومة الفرنسية جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بيد الفرنسيين.[6]

وقد احتكر الفرنسيون منذ احتلالهم تونس ثلاث مهام محورية تمثلت في:

- الوظيفة الأمنية.
- التمثيل الديبلوماسي الخارجي.

---

(1) المجلس الكبير: هو هيئة نيابية تشارك في عضويتها المؤسسات الفرنسية والتونسية. ينظر: خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص35.

(2) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص35.

(3) محمد الفكياني، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع39، دار النشر العربية، بيروت، 1986، ص94.

(4) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص37.

(5) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص195.

(6) محمد منصور، **تأثير الحركة الوطنية على تطور التشريع التونسي**، مجلة المؤرخ العربي، ع1، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1985، ص173.

- حق الرقابة على الإدارة المحلية.[1]

في شهر أكتوبر 1884م أصدرت السلطات الاستعمارية قرار مراقبة الإيالة مدنيا[2]، إلا أن قلة الإمكانيات المادية وعدم كفاءة الموظفين حالت دون تنظيم هذه المراقبات في كامل أرجاء البلاد، ففي بداية الأمر اكتفى المقيم العام بتطبيق هذا الإجراء في بعض المناطق، ودعم هذا القرار من قبل رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري.

حيث أمر الجمهورية ببعث سلك من المراقبين المدنيين لمساعدة المقيم العام، واعتمد في ذلك على الفصل الأول من اتفاقية المرسى الذي «**يسمح للحكومة الفرنسية بإدخال الإصلاحات التي تراها مفيدة لتنظيم البلاد التونسية**».[3]

وقد أسندت رتبة قنصل مساعد لكل من هؤلاء المراقبين حتى يتمكنوا من مباشرة مهامهم كمسؤولين عن الحالة المدنية وذلك دون اللجوء إلى البرلمان، ثم انتشر بعد ذلك نظام المراقبة المدنية شيئا فشيئا حتى أصبح يعم جميع أجزاء التراب التونسي.[4]

وفي 22 جويلية 1887م صدرت تعليمات تعدد من مهام المراقبين المدنيين، وزيادة على ذلك فإن المراقب المدني وإن لم يكن له الحق في تسيير الشؤون الإدارية بصفة مباشرة فهو يتمتع وحده بحق مراقبة عمل المسؤولين المحليين التابعين لدائرته، إذ يستطيع استدعائهم والتواصل معهم وإعطائهم الأوامر وذلك دون طمس شخصية القياد الذين يمارسون نفوذهم لتطبيق قرار سلطات الحماية حتى لا تتحمل هذه الأخيرة تبعات ذلك أمام سكان البلاد التونسية.[5]

غير أن السلطة العسكرية لم تفقد نفوذها على كامل تراب الإيالة، إذ احتفظت بنفوذها التأديبي في المراقبات المدنية التي بعثت بالجنوب التونسي، أما مكاتب الاستعلامات فلم يبقى منها سوى سبعة مكاتب في الجنوب وأقصى الشمال والوسط، وهكذا قسمت البلاد إلى مناطق مدنية وأخرى

---

(1) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص32.

(2) بعد أن تم للسلطات الفرنسية السيطرة على الإدارة المركزية بسطت نفوذها شيئا فشيئا على الإدارة المحلية، إلا أن تنصيب المراقبين المدنيين لم يبتدئ إلا في شهر أفريل 1885م، فحتى ذلك الحين كانت الإدارة المحلية تخضع إلى المراقبة العسكرية. ينظر: محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص104.

(3) عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ط1، تر، تق: سامي الجندي، دار القدس، لبنان، 1975، ص185.

(4) حسن حسين عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص 162 167.

(5) أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص182.

عسكرية، فاحتفظت السلطة العسكرية بإدارة أقصى الجنوب وأقصى الشمال، وصارت بقية المناطق تابعة للسلطات المدنية، وعلاوة على الإدارة العامة فقد وضعت السلطات الفرنسية تحت نفوذها الإدارة المالية للبلاد التونسية وذلك إثر إلغاء اللجنة المالية الدولية.[1]

### 2-2 اقتصاديا:

تدعم المركز الاقتصادي الذي أحرزته فرنسا بتونس منذ أوائل القرن التاسع عشر يشكل ملحوظ خاصة بعد 1881م، وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من قبلها في تحديد الأطراف الأوروبية المنافسة لها والانفراد بالمجال الاقتصادي التونسي، وما هو ملاحظ أن السياسة الاستعمارية لنظام الحماية اتجهت بصورة أولية إلى رعاية المواقع الرأسمالية الفرنسية وتشجيع حركة الإعمار، لذلك تركز النشاط الاقتصادي على الإنتاج الزراعي واستغلال الموارد الأولية الطبيعية، وأدى بذلك إلى ربط تونس بدائرة التعامل الرأسمالي في المجالات التجارية والصناعية والمالية، وأوضح ذلك إلى الحد من اقتصاد السكان وإعادة توزيع الثروة العقارية لصالح أقليات أجنبية داخلية، وتوافق المد الاقتصادي مع تغيرات جذرية في التركيبة السكانية والتنظيم الاجتماعي[2]، فقد تميز الاقتصاد التونسي في عهد الاحتلال بشدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي[3] ووجد مشرعيها الإطار القانوني لانتزاع الأراضي من يد أهلها الأصليين[4] ومن أهم القوانين التي صدرت في هذا المجال "مرسوم ترونس ( Act trorrence)[5] في 1 جويلية 1885م".[6]

وقد ساهم هذا التشريع في تحويل الرؤية الاقتصادية للمدخرات العقارية، ففقدت الأرض قيمتها كرمز للثورة والجاه الاجتماعي واكتسبت قيمة اقتصادية ونقدية[7] وارتبط انتشار الاستعمار الزراعي

---

(1) راغب السرجاني، المرجع السابق، ص ص 62 63.

(2) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص127.

(3) جمعة عليوي، وسام هادي عكار، المرجع السابق، ص260.

(4) راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968، ص352.

(5) مرسوم ترونس: وهو نظام مطبق في استراليا منذ 1858م نسبة إلى مقترحه الأسترالي (ريتشارد تورنس Richard Torrence) لتنظيم الملكية العقارية – وبمقتضاه يستطيع المالك لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها عن طريق تسجيلها في محكمة أنشأت خصيصا لذلك الغرض، وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها. ينظر: إبراهيم كبة، أزمة الاستعمار الفرنسي، دط، مطبعة المعارف للنشر، بغداد، 1957، ص18.

(6) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص139.

(7) أحمد القصاب، المرجع السابق، ص140.

بتلازم ظاهرتين متكاملتين هما الحركة الاستيطانية ونشوء القطاع الفلاحي المضاربي والمعلوم أن الاستعمار الزراعي كان رافدا أساسيا من روافد الحركة التوطينية وأحد الأسس التي ارتكز عليها انتشار الرأسمالية الاستعمارية[1]، ويعتبر تعديل أسس الملكية العقارية أول لبنة في عملية إعادة هيكلة الريف التونسي حسب مقتضيات الاقتصاد الاستعماري.[2]

فاستولت على أراضي القبائل الكلية[3] وأراضي الأوقاف، وأراضي الغابات وقامت بتوزيعها على المستعمرين الفرنسيين بأثمان زهيدة مقسطة على آجال طويلة.[4]

حيث احتكر الفرنسيون الصناعة في تونس، واستخراج المعادن والتجارة الخارجية وبذلك سعى الفرنسيون إلى إفقار التونسيين وتشتيتهم وإبادتهم وشجعت فرنسا الهجرة إلى تونس وفتحت أبواب الوظائف أمامهم من أجل السيطرة على البلاد.[5]

فقد امتلك المعمرون أخصب الأراضي واستغلوها بأحدث الآلات الفلاحية ولم يقتصر هؤلاء على الفلاحة بل تعداها إلى امتلاك المناجم ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع في شكل شركات، فأحدث ذلك تقلبات بعيدة الأثر على أحوال المجتمع التونسي فبدأت الصناعات التقليدية تتدهور والمهن الحرة والحرف تنقرض، وكانت الضرائب كلها واقعة على عاتق التونسيين ولم يدفع الفرنسيون منها إلا القليل رغم أنهم كانوا يملكون كل الوسائل الاقتصادية وبيدهم ميزانية البلاد كلها، وكان عدد موظفيهم يفوق ثلاث أضعاف السكان الأصلين في الإدارة التونسية الذي لا يقل على ستة آلاف موظف، وبلغ عدد ما يملكه 200 ألف مستعمر فرنسي من الأراضي الزراعية الخصبة ما يوازي ما يملكه مليونان من التونسيين من الأراضي القاحلة مهدومة الإنتاج.[6]

### 2-3 ثقافيا:

---

(1) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص99.

(2) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص48.

(3) الأراضي الكلية: هي الأراضي التي تملكها القبائل مشاعا بين أفرادها وكانت تبلغ مساحتها أربعة ملايين هكتار أي ربع مساحة تونس كلها. ينظر: حسن محمد جوهر، تونس، شعوب العالم، دط، دار المعارف، مصر، 1981م، ص54.

(4) المرجع نفسه، ص54.

(5) محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص83.

(6) عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص52.

في ظل الحماية الفرنسية تحطمت النهضة العظيمة التي عمت تونس في الماضي وعلى إثر ذلك أصيب التعليم الوطني منذ سنة 1881م باضطهاد حكومي لا يرحم، فقد عمدت الحكومة إلى ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها وحين لم تستطع إلغاءها نظرا لمقاومة التونسيين المستميتة، قامت بتجاهل مدارس التعليم العربي فلا تقاربهما إلا لكي تعارض محاولات الإصلاح الجدية، أما عن المساعدة فالدولة والبلديات لا تعطي التعليم العربي درهما واحدا فآل إلى الاعتماد على موارده الخاصة وذلك عن طريق الجمعيات الخيرية.[1]

لقد حاولت فرنسا منذ اللحظات الأولى من فرض الحماية طمس كل مقومات الثقافة التونسية من دين ولغة وعادات وتقاليد، وعزل أغلبية المواطنين بوضعهم في ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية سيئة جدا، بالإضافة إلى حصر التعليم الجامعي في أبناء الأوروبيين فقط، وفي إطار سسياسة العزل التي قامت بها فرنسا تجاه التونسيين يقول حسن مؤنس في كتابه مصر ورسالتها «لقد بذل الفرنسيون أقصى ما استطاعوا من الجهد لفصل تونس عن بقية أمم الشرق الإسلامي ومصر أولها، وفتحوا الباب على مصراعيه لمهاجرة الإيطاليين حتى كادت جاليتهم تكون خطرا على الكيان البشري التونسي، ولكن ذلك لم يفد الفرنسيين شيئا واستمرت تونس شرقية مصرية الطابع».[2]

سيطرت فرنسا على التعليم الرسمي وأخضعته لنظمها، أما التعليم الخاص فقد ترك حرا، فكان هناك مائة وأربع وثلاثون ألف طالب وطالبة في المدارس الرسمية حتى أصبح الطالب التونسي يتقن اللغة الفرنسية وقواعدها أكثر من العربية، إذ قضت فرنسا على المعاهد الأهلية التي خرجت علماء اللغة والشريعة وأبقت الشيء القليل منها في محاولة لجعل تونس خاضعة للثقافة الفرانكوفونية.[3]

## المبحث الثالث: ردود الفعل الأولية.

### 1- ردود الفعل الخارجية:

---

(1) المصدر نفسه، ص33.

(2) حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص54.

(3) جمعة عليوي، وسام هادي عكار، المرجع السابق، ص265.

كان تدخل الباب العالي تجاه المسألة التونسية سياسيا بداية الأمر، حيث تمثلت في مناقشات ديبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية بين الطرفين[1]، فبعد وصول برقية باي تونس إلى إسطنبول اجتمع مجلس الوزراء العثماني وقرر التفاوض مع فرنسا وفي حالة رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي بولاية تونس.[2]

أبلغ وزير خارجية فرنسا الباب العالي في 11 أفريل 1881م بعد أن وصلته قرارات المجلس الوزاري العثماني أن حكومة فرنسا ليس لها النية في الاحتلال وأن الغرض من ذلك هو تأمين الحدود التونسية كما أن الوزير الفرنسي اعترف بالجانب الروحي للعلاقات بين السلطان وتونس ولكنه رفض تبادل وجهات النظر مع الدولة العثمانية بخصوص المسألة التونسية.[3]

أما بالنسبة لإيطاليا فكانت تملك وسائل أكثر تهديدا، حيث عملت فرنسا على استرضائها فعرضت عليها تعويضا على حساب الدولة العثمانية في ليبيا، غير أن إيطاليا رفضت ولم تعترف بالحماية الفرنسية على تونس، مما جعلها تنظم لدول الحلف الثلاثي، ولم تقتصر مشاكل الحماية الفرسية على السياسة الدولية، حيث واجهت فرنسا العقبات الاقتصادية والقانونية داخل تونس وقد استمرت إيطاليا في معارضتها للحماية إلى غاية سنة 1896م.[4]

أما حكومة ألمانيا والنمسا وروسيا القيصرية لم تكن مهتمة بأمور تونس في حين لم يكن رد السفير الألماني في إسطنبول مرضيا على الحكومة العثمانية، وبخصوص سفير النمسا فلم يتنازل حتى لمقابلة ممثل الحكومة العثمانية[5]، كما أرسل باي تونس في 27 أفريل نداء إلى الدول التي وقعت على مؤتمر برلين 1878م، قدم فيه احتجاجا باسمه وباسم السلطان ضد القوات الفرنسية، وحتى بعد أن نزل الفرنسيون في بنزرت ظل الباي يناشد الحكومة البريطانية رغم موقفها الصريح في تأييد فرنسا.[6]

---

(1) يونس درمونة، المرجع السابق، ص18.

(2) محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص08.

(3) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ج4، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص124.

(4) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص203.

(5) محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص09.

(6) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص187.

وعلى ضوء ذلك اتفق رئيس وزراء بريطانيا التفاهم مع ممثلي الدول الأوروبية على الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف إلا أن فرنسا كانت قد اتخذت الإجراءات اللازمة لفرض الحماية على تونس.[1]

وما يجب التنويه به هو أن الدولة العثمانية لم تعترف بالوضع الذي فرضته فرنسا على تونس إلى غاية 1924م، إثر معاهدة لوزان حيث تنازلت عن جميع حقوقها للشعب التونسي وحده.

**2- المقاومة الشعبية المسلحة:**

ما كادت الجيوش الفرنسية تحتل مناطق من البلاد وتفرض حمايتها على كامل تونس، حتى أعلنت القبائل التونسية رفضها للاحتلال، فاندلعت على كامل مقاومات في مختلف العروش والقبائل، وعمت الثورة جميع أنحاء البلاد التونسية[2]، الشمال كانت قبائل "بني خمير" وسكان الجبال في طليعة حركة المقاومة، حيث أن بمجرد سماع نبأ وصول السفن البحرية الفرنسية إلى ميناء "طبرقة"، هب متطوعون من "أولاد بوسعيد" و"الحوامدة" و"أولاد بوعمر" بقيادة شيوخهم لمواجهة الأعداء ولم تتمكن قوات الاحتلال من الاستيلاء على هذه المقاومة إلا بعد قصفها في 26 أفريل 1881م، أما الفروع الأخرى من قبائل الخمير لم تغادر مواقعها بل بقيت لقطع الطريق أمام القوات الفرنسية القادمة من الجزائر والتصدي لكتيبة الجنرال "فانسدون vancendon " في 26 أفريل 1881م، وتواصلت المقاومة في كل من عمدون والشياحية، إضافة إلى قبائل مقعد وهذيل التي واجهت الاحتلال بكل شجاعة، حيث استولى أبناء مقعد على سفينة حربية فرنسية في 28 أفريل 1881م.[3]

كما عملت قبائل الوسط والوسط الغربي على وضع خطة موحدة لمواجهة القوات الفرنسية، حيث تم عقد اجتماع بين 19و 20 جوان 1881 بجامع القيروان وفيه تم الاتفاق على إرسال ثلاثة رسل إلى طرابلس لاستقصاء نوايا الباشا التركي اتجاه الاحتلال الفرنسي لتونس.

---

(1) محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص10.

(2) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص30.

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص46- 47.

وفي 19 أوت 1881 انعقد اجتماع سبيطلة، وقد جمع هذا الاجتماع عدد كبير من القياد والمشايخ وأعيان القبائل، وهذه الاجتماعات مثلت المرحلة النظرية لتنظيم هذه المقاومة والتي تجسدت في معارك:

معركة حيدرة- الروحية، كدية الحلفاء وهي المعركة الأخيرة التي قرر فيها الأهالي أن يستخدموا كل قواهم في وجه الفيلق الفرنسي.[1]

أما المقاومة في الجنوب تميزت بالاضطرابات خاصة في صفاقس جوان 1881، والتي قام بها عامة السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة المثاليث، وكانت الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية قد زاد توتر الوضع في صفاقس، وبفضل المشاركة الفعالة لقائد المدفعية محمد الشريف، شجع العناصر الوطنية على الوقوف أمام الأسطول الفرنسي، وبذلك تأسست لجنة الدفاع عن المدينة حيث تمت الإطاحة بالعلم الفرنسي.[2]

أما بالنسبة لقابس فعندما علم المقاومون بزحف الاسطول الفرنسي إليها وإلى جربة، نصب الجاهد علي بن خليفة النفاتي مركز قيادته، كما توجه أخوه صالح بن خليفة ورؤساء الحزم وبني يزيد إلى قابس للمشاركة في الدفاع عنها إلى أن استسلمت نهائيا في 24 نوفمبر بعد جهاد طويل.

وقد شملت المقاومة منطقة الساحل وكان لجنودها دور كبير وبارز، ودارت فيها معارك عنيفة منها:

معركة الوادي التي استشهد فيها "علي بن عمارة" و"محمد الهذيلي" ما أدى إلى انسحاب الثوار تحت ضغط الفرنسيين.[3]

---

(1) التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1939-1881م)، مج2، منشورات كلية الأداب، تونس، 1992م، ص ص 128 131.

(2) الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص219.

(3) المرجع انفسه، ص221.

# الفصل الثالث: الحركة الوطنية التونسية والحرب العالمية الأولى.

المبحث الأول: المقاومة السياسية وميلاد حركة الشباب التونسي.

المبحث الثاني: نشاط التونسيين في الحرب العالمية الأولى.

## الفصل الثالث: الحركة الوطنية التونسية والحرب العالمية الأولى.

### المبحث الأول: المقاومة السياسية وميلاد حركة الشباب التونسي 1907م.

بعد فشل المقاومة الشعبية المسلحة في تحقيق آمال الشعب التونسي، ظهرت مرحلة جديدة من الكفاح السياسي الذي ساهمت في ظهوره العديد من العوال الفكرية الثقافية التي جعلت من التونسيين يغيرون وسيلة كفاحهم.

#### 1- بوادر المقاومة السياسية وعوامل ظهورها:

تعود بوادر ظهور الحركة الوطنية التونسية أو العمل السياسي عام 1884م، وقد تطور الوعي الوطني التونسي في مطلع القرن 20، نتيجة تأثر التونسيين بعوامل داخلية تمثلت في السياسة الاستعمارية الفرنسية التي أضرت بالأغلبية الساحقة من السكان، بالإضافة إلى عوامل خارجية تجلت في الحركة الإصلاحية بالمشرق العربي.[1]

فظهرت حركة إصلاحية بتونس على يد مجموعة من الرواد من أمثال أحود الورتاني، الشيخ محمد التونسي الذي بدأ حركته الإصلاحية بعد فرار اللواء العربي زروق[2] وفشل حركته الاحتجاجية ضد الباي[3] خلال الفترة ما بين 6 ديسمبر 1884 إلى 4 جانفي 1885، قاد السنوسي حركة قوية رفقة أكثر من 300 شخص يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباي يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذي تجريه السلطات الفرنسية بالبلاد، فاستقبلهم الباي ولما ألقى الشيخ السنوسي خطابا يصور له حالة الشعب التونسي فتعاطف الباي مع المحتجين وأكد له تضامنه معهم في المطالبة بحقوقهم الرسمية لكن ما لبث أن نفي قائد هذه الحركة إلى مصر وهناك

---

[1] علي داهش، المرجع السابق، ص46.

[2] العربي زروق: هو رئيس بلدية تونس العاصمة في عهد محمد الصادق باي (1814- 1882م)، كان من أول المعارضين لتوقيع معاهدة باردو وألح على الباي لرفضها، واعتبر من موقفه المشرف أول المقاومين للحماية، توفي في جوان 1902م بالمدينة المنورة. ينظر: محمد بوذينة، أحداث العالم في القرن العشرين، ج1، دط، منشورات محمد بوذينة، تونس، دت، ص95.

[3] طاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية وقومية جديدة (1830- 1950م)، ط2، درا المعارف للطباعة والنشر، تونس دت، ص30.

احتك بحركة العروة الوثقى، التي بدأ يعمل على التبشير لها ونشر مبادئها مبينا أهدافها الرامية إلى تحرير العالم الإسلامي وتوحيده، فلقي من خلال طرحه لهذه الأفكار استجابة الأوساط التونسية التي انضمت للعروة الوثقى وكافحت في سبيل نشر مبادئها فكان أول عمل قام به أعضائها إصدار مجلة العروة الوثقى التي ربطت الصلات النضالية بين المشرق والمغرب[1]، كان قادة هذه الحركة واقعين فكريا تحت تأثير التيار الإصلاحي المشرقي، بقيادة جمال الدين الأفغاني[2] وتلميذه محمد عبده[3] الذين حاولوا بعث الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي، فكانت زيارته الأولى إلى تونس سنة 1884م[4]، وبعد سنتين من هذه الحركة ظهر مصلح جديد في البلاد، قاد الحركة بعده هو الشيخ مكي بن عزور من شيوخ الزيتونة السلفيين الذي نشر في الوطن دعوة لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كانوا السبب في عرقلة الإصلاح وكان لهذا الشيخ الفضل في تكوين ثلة من الشباب التونسي المتنورين، وقد استمر في مقاومته للاستعمار حتى توفي هذا الشيخ بعد نفيه إلى المشرق العربي.[5]

## 2- النشاط الصحفي والجمعوي:

عرفت تونس نشاط واسع للصحف، حيث كانت تجربة الرائد التونسي عالقة بالأذهان غير أنه بعد انتصار الحماية الفرنسية، استحال عليها الصدور باللغة العربية، ولسد هذا الفراغ قرر المثقفون إصدار جريدة الحاضرة.

---

(1) يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دط، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2014، ص334.

(2) جمال الدين الأفغاني: ولد في قرية السعد أباد في أفغانستان عام 1839م، أنشأ جريدة العروة الوثقى التي تدعوا المسلمين إلى النهوض ببلادهم والثورة ضد المستعمرين والتحرر من استبدادهم. ينظر: علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (1798 -1914م)، الاتجاهات الدينية السياسية والاجتماعية والعلمية، دط، الأهلية للنشر والتوزيع، 1987، ص71.

(3) محمد عبده، هو من أعلام النهضة الإسلامية وأحد قادة الفكر العربي، ولد في قرية محلة النصر 1849م من عائلة محافظة مصرية أسس مجلة العروة الوثقى مع الأفغاني. ينظر: جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تح: صلاح الدين البستاني، ط1، دار العرب، القاهرة، ص17.

(4) بلقاسم الغالي، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته أثره، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 1996، ص187.

(5) طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص30.

### 2-1 جريدة الحاضرة 03-أوت-1888م:

هي جريدة أسبوعية ناطقة بالعربية تولى إدارتها علي بشوشة الذي اتخذ من النادي الذي يجتمع فيه أركان العروة الوثقى مقر لها، وهو الأمر الذي جعل منها صوتا للأعضاء الذين قاموا من خلالها بشن حملات تنديدية ضد السلطات الاستعمارية التي حاولت إدماج الشعب التونسي في فرنسا والقضاء على المقومات الوطنية والحضارية للشعب العربي إلى جانب الاستيلاء على إمكانيات البلاد ومقوماتها، وبهذا أصبحت الجريدة تمثل الحزب السياسي للمجموعة التي كانت تشرف عليها، فزادت من شدة وقوة محرريها الذين ساهم بعضهم في تأسيس الجمعية الخلدونية.[1]

### 2-2 جريدة الزهرة 1890م:

هي جريدة عربية نصف أسبوعية سميت بـ"الزهرة" لصاحبها عبد الرحمان الصنادلي الذي تكون بمصر وتأثر برجالها[2] ظهر عليه منذ البداية قلة الاكتراث والثقة في إدارة الحماية وانتقدت سياسة الاستعمار فزاد بذلك صوتها لدى الوطنيين.[3]

وقد أعانت جريدة الزهرة جريدة الحاضرة إعانة قوية على تهيئة الفكر العام لتلقى برنامجها الإصلاحي وكانت فاضحة للمقاصد الاستعمارية التي لم تستطع الحاضرة أن تفضحها، لذلك قامت سلطات الحماية بالتضييق عليها وتم إيقاف إصدارها سنة 1896م.[4]

---

(1) طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص33.

(2) المنجي الزيدي، الحرية (التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير)، ط1، جريدة الحرية للنشر، تونس، 2008، ص18.

(3) عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1864- 1881م) دط، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص25.

(4) شاوش حباسي، محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية (1914- 1920م)، مجلة الدراسات التاريخية، ع7، معهد التاريخ، الجزائر، 1993، ص143.

### 2-3 الجمعية الخلدونية 1896م:

تأسست بدعوة من زعيم الحركة الإصلاحية البشير صفر[1]، الذي اقترح فكرة التأسيس لهذه الجمعية التي تساعد خريجي الزيتونة على تحسين مستواهم العملي بما يكمل ثقافتهم المعاصرة، فساهمت دروس الخلدونية في إذكاء الروح الوطنية لدى الشباب التونسي، من خلال مبادئها المتمثلة في المساواة والحرية، والحق في تقرير المصير، إلا أنها تعرضت للضغط من طرف المعمرين من تراجع نشاطها، ولجأت النخبة التونسية إلى بعث جمعية بديلة عرفت بقدماء الصادقية.[2]

### 2-4 جمعية قدماء الصادقية 23-ديسمبر-1905م:

تأسست برئاسة خير الله بن مصطفى في 23-12-1905م، فكانت بمثابة الجامعة الشعبية الداعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية، من خلال إلقاء المحاضرات وتداول النقاشات التي أخذت بعدا سياسيا قام بكشف الجوانب السلبية للاستعمار.[3]

ولقد تهيأت الظروف الظهور أول حركة مطلبية تونسية منظمة، بدأت تعمل بصفة مباشرة، وبكل اعتدال للتعبير عن مطالب التونسيين، والتي عبر عنها البشير صفر في خطابه الذي حاول من خلاله الارتقاء إلى العمل المطلبي.[4]

---

(1) البشير صفر: هو لواء من أصول تركية تخرج من الصادقية وواصل دراسته في باريس، ليباشر بعدها الوظائف الإدارية، ومنها رئاسة مكتب محاسبة الحكومة ثم وكيلا فرنسيا لجمعية الأوقاف. ينظر: علي المحجوبي، المرجع السابق، ص135.

(2) محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص113.

(3) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص37.

(4) خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص66.

## 3- إلقاء الدروس والمداخلات:

### 3-1 خطاب البشير صفر 24-مارس-1906م:

ألقى البشير صفر خطابا[1] بمناسبة تدشين مأوى العجزة بحضور المقيم العام ستيفان، نبه فيه إلى تردي أوضاع تونس في مختلف الميادين،[2] كما قام بتقديم جملة من الاقتراحات منها ما يتعلق بنشر التعليم وخاصة المهني كما أوصى بالفلاحين، وعلى إثر هذا حاول المعمرون تهميش النخبة التونسية وإبعادها عن العاصمة لخطورة أفكارها فقامت الصحافة الاستعمارية الفرنسية بشن حملة تحفيزية ضد التونسيين وعزل البشير صفر وإعفائه من مهامه.[3]

إلا أنه استمر يطالب بحقوق التونسيين في المؤتمرات والندوات، وهذا ما حدث إثر انعقاد مؤتمر مرسيليا[4] فتقدم بمطالب الحركة الوطنية إلى الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية، وقد ساندته الصحافة الاشتراكية الفرنسية الصادرة بتونس فطلبت من الحكومة الفرنسية وجوب اشراك التونسيين في هذه المؤتمرات والندوات.[5]

### 3-2 مؤتمر مرسيليا 05-سبتمبر-1906م:

لقد كان للخطاب الذي ألقاه البشير صفر أصداء في الأوساط التحررية الفرنسية ونخبها التي قررت دعوة محمد الأصرم وحسونة العياشي لحضور مؤتمر مرسيليا الاستعماري.[6]

انعقد هذا المؤتمر بمناسبة المعرض الاستعماري الدولي نظمته جمعية الاتحاد الاستعماري الفرنسي التي حرصت من خلاله على التعرف على أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية.[7]

---

(1) ينظر الملحق، رقم (04).

(2) عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص10.

(3) أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 489 890.

(4) طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص37.

(5) المرجع نفسه، ص38.

(6) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص67.

(7) عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص32.

شارك محمد الأصرم في هذا المؤتمر على اعتبار أن الاحتلال الأجنبي ليس مشروعا ما لم يحقق للأهالي (الرفاهية، العدالة، الحرية)، وقدم 14 مداخلة اقترح فيها وبأسلوب مهذب الوسائل الكفيلة بالنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتجارة والصناعات اليدوية وكذلك مشاريع الحيطة والقروض ومساعدة الأهالي.[1]

كما أثار كذلك مسألة المساواة بين الحامي والمحمي، حيث طالب سلطات الحماية بإشراك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم، وضمان تمثيل التونسيين بالندوة الشورية ( Conférence Consultative) التي بقيت مغلقة في وجه الأهالي.[2]

وكذلك القضاء على كل الظلم المسلط على الأهالي وعلى الامتيازات الممنوحة للجاليات الأوروبية وتشجيع التعليم الإسلامي لتوفير أكثر ما يمكن من الضمانات للمتقاضيين ووقاية أملاك الأحباس من كل ضروب الإتلاف.[3]

### 4- حركة تونس الفتاة التأسيس والنشاط:

لقد تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار بتاريخ 1907م على يد جماعة من الشباب مثلهم علي باش حنبه[4] وأخيه محمد باش حنبه[5] وعبد العزيز الثعالبي[6]، فكون الساسة

---

(1) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص68.

(2) عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص32.

(3) علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904- 1934 تع: عبد الحميد الشابي، دط، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص138.

(4) علي باشا حانبة: بن مصطفى بن علي الشريف وشقيق محمد باشا حانبه، بن مصطفى ولد سنة 1875م، تخرج من المعهد الصادقي ودرس بباريس ابتدأ نشاطه السياسي بتأسيس قدماء الصادقية وانخرط في حركة الشباب التونسي. ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص132.

(5) محمد باشا حانبة: ولد بتونس في جوان 1881م، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية، خضع على شهادة ختم الدروس، اشتغل مترجم لدى المصالح العدلية وانتسب إلى كلية الحقوق بباريس في أوت 1913م التحق بأخيه في اسطنبول، المصادر الاستخبارية الفرنسية تقول أنه كان على صلة بمناضلي حركة الشباب التونسي، توفي ببرلين ديسمبر 1920م. ينظر: محمود شاكر، المرجع السابق، ص131.

(6) عبد العزيز الثعالبي: هو مفكر وسياسي تونسي من أصل جزائري، ولد عام 1291هـ، أصدر جريدة سبيل الرشاد وانتسب إلى حزب تونس الفتاة عام 1909م، كتب في صحيفة التونسي مدافعا عن مصالح التونسيين وحقوقهم، نشر عام 1920 كتابه

الثلاثة نواة أساسية لحزب حقيقي اتخذ لنفسه عدة تسميات فكان في البداية يدعى الحزب التطويري ثم حزب المقاومة التونسي الذي سرعان ما غير اسمه إلى حزب تونس الفتاة بعدما تأثر في نظامه بحركة تركيا الفتاة وأهدافها، لذلك وضع برنامجا سياسيا مستوحى في برنامج الحركة التركية، يرمي إلى حث السلطات الفرنسية على إمكانية تمكين التونسيين من الاضطلاع بالمسؤوليات السياسية، التي تعترف لهم بها المعاهدات المبرمة بين فرنسا والإيالة التونسية.[1]

لقد كانت هذه الحركة تتمتع بتأييد شعبي قوي لعب دورا بارزا في دفع النضال إلى البروز على الساحة الوطنية ما بين 1907-1912م[2] وقامت بأعمال كثيرة نذكر من أهمها إصدار جريدة التونسي التي عبرت عن دفع جديد لنشاط السياسي.[3]

## 4-1 جريدة التونسي 07-فيفري-1907م:

إن أول عمل قامت به حركة تونس الفتاة تو إنشاء "جريدة التونسي"[4] وهي جريدة أسبوعية صار عبد العزيز الثعالبي يكتب فيها كما ترأس تحرير نسختها العربية، وهي جريدة ناطقة بالفرنسية من إصدار علي باش حنبه، تضمن عددها الأول افتتاحية بقلم علي باش حنبه تحت عنوان "برنامجنا" قدموا فيه مطالب الحركة فتناولوا المسائل التي طرحها البشير صفر.[5] مع اقتراح إضافات تمثلت في التعليم المجاني والاجباري وبناء نظام قضائي عادل، وطالبوا بحق الأهالي في التعليم وممارسة جميع الوظائف الإدارية والمساهمة في اتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب، وبهذا كانت الحركة

= الشهير، تونس الشهيدة، توفي عام 1363هـ. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، تح: رشيد الليبي، ج1، مؤسسة نحال للطباعة والإعلان، ص88.

(1) أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 493 494.

(2) طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص42.

(3) اسماعيل أحمد باغي، المرجع السابق، ص104.

(4) ينظر الملحق، رقم (05).

(5) عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص10.

الوطنية التونسية حركة نشطة لها برنامجها ووسائل عملها[1]، ولقد كان لهذه الحركة تأثيرا قويا على الباي حيث اتخذ موقف منها وأصدر أمر في 02/فيفري/1907م يقضي بفتح الجمعية الشورية في وجه التونسيين، ونص الأمر على أن يكون دخولهم إلى هذه الجمعية عن طريق التعيين لا الانتخاب وأن يكون عددهم نفس عدد الفرنسيين وبهذا الباي كان يهدف إلى التخفيف من شدة تأثير هذه الإجراءات رغبة منه في امتصاص غضب المستعمرين.[2]

## 4-2 رد فعل سلطة الحماية:

وتمثل رد فعل سلطة الحماية في تنديد المقيم العام بالنيابة "فيكتوردي كرينار" بما جاء في هذا البرنامج واعتبره نهاية الحضور الفرنسي في تونس، فقام بتنظيم اجتماعات شعبية لنقاش مسألة منح الجنسية لليهود التونسيين.[3]

فأصدر الفرنسيون مرسوم سمي بمرسوم "كريمو" يقضي بتجنيس اليهود الجزائريين وعملوا على تطبيق هذا المشروع نفسه في تونس، فدفعوا باليهود التونسيون لشن حملة على السلطات القضائية التونسية للانفصال على الجنسية التونسية وكسب الجنسية الفرنسية، حيث سعت فرنسا بهذه الخطة إلى المساس بالسيادة الوطنية، لكن الحركة الوطنية وقفت بالمرصاد في وجه هذه السياسة ودعوا الشعب إلى مقاطعتهم اقتصاديا، وهو الشيء الذي جعل السلطات الاستعمارية تتراجع عن تطبيق هذا القانون.[4]

---

(1) أحمد القصاب، المرجع السابق، ص10.

(2) خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص70.

(3) محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص114.

(4) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص45.

كما قام هذا المقيم باستغلال قرار الباي لخدمة مصالحه والقاضي بدخول التونسيين إلى الجمعية الشورية وكذلك للتقريب بين الطرفين لكنها فشلت، فقام بعقد مؤتمر افريقيا الاستعماري 06 إلى 10 أكتوبر 1908م.[1]

والذي حضره وفد يتكون من 7 أعضاء من النخبة التونسية يترأسها البشير صفر وعين لرئاسة هذا المؤتمر الحاكم الفرنسي بالجزائر "جونار" والذي أراد أن يوقع بالحركة الوطنية من خلال تقريب العرب من فرنستهم، لكن البشير صفر رفض هذا الأمر وأكد على عروبة تونس وانتمائها للوطن العربي والعالم الإسلامي وحرص على معالجة المسائل المطروحة على الساحة العامة فيما يخص أوضاع التونسيين.[2]

## 4-3 مساندة حركة تونس الفتاة لإضراب طلبة الزيتونة 16 أفريل 1910م:

لقد انطلقت أحداث طلبة الزيتونة في 16 أفريل 1910م، عندما قدم طلبة هذه الكلية الإسلامية عريضة إلى الوزير الأول تتضمن مجموعة من المطالب تتعلق بإصلاح تعليمهم من حيث تنظيم الدراسة وطرق التدريس وفقا للطرق العصرية التي يجري بها العمل في كافة فروع التعليم، وبالإضافة إلى تحسين ظروف عيشهم وسكنهم وإعفائهم من ضريبة المجبى والخدمة العسكرية.[3]

كما طالبوا بإعادة النظر في محتوى البرامج وذلك بتجديدها واقترحوا تعيين مدرسين يقومون بتدريس العلمي وفي سبيل هذا قرر طلبة الزيتونة الدخول في إضراب عن الدراسة حتى تجيبهم الحكومة على مطالبهم، وقاموا بإحداث مظاهرات عامة سلمية كانت عنوان للتربية الفاضلة الإسلامية.[4]

كما نظم هؤلاء الطلبة بصحن الجامع الأعظم يوم 13 أفريل 1910م على إثر صلاة الجمعة مجمع خطابي للتعبير عن انتقادهم للنظام التعليمي الزيتوني، حضر بعض أفراد حركة تونس الفتاة من

---

(1) خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص70.

(2) المرجع نفسه، ص73.

(3) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص75.

(4) عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص11.

بينهم الصادق الزمرلي وعبد العزيز الثعالبي وخطب فيه علي باش حنبه الذي أثنى على تحرك الطلبة واستحسن اجتماعهم وأكد لهم أن جريدته التونسي في خدمتهم وتتبنى مطالهم وتدافع عنها.[1]

لقد طلب هؤلاء الطلبة من علي باش حنبه وبعض المقربين بالتوسط بينهم وبين الإدارة، والتفاوض مع السلطة لتلبية مطالهم وفعلا نجح علي باش حنبه في النهاية بوساطته بينه وبين سلطة الإشراف التي قبلت تقديم بعض التنازلات مما دفع بالطلبة إلى تعليق الإضراب.[2]

وعقدوا تجمعا أمام المدرسة الصادقية، احتفالا بالانتصار بعد استجابة الحكومة لجل المطالب الزيتونية حضره عدد من أعضاء الصادقية وخطب فيه زعماء حركة تونس الفتاة المساندين لإصلاح التعليم الزيتوني، الذين دعوا إلى التحام الشبيبتين الزيتونية والصادقية باعتبارهم "أبناء وطن واحد ولهم أهداف واحدة".[3]

## 4-4 موقف حركة تونس الفتاة من الغزو الإيطالي لطرابلس:

واصلت حركة تونس الفتاة نشاطها وسعت إلى تحقيق شعار الأمة التونسية، حيث دعت إلى وحدة المغرب العربي وظلت هذه الحركة تمثل الحركة الوطنية لتونسية، وبقيت على تجاوبها مع الدولة العثمانية إلى حد يشبه تجاوب الحزب الوطني المصري معها في ذلك الوقت.[4]

وحينما نشبت الحرب الإيطالية التركية سنة 1911م بشأن طرابلس الغرب وبرقة، كانت حركة تونس الفتاة تمثل جهاز من أجهزة تكتل الرأي العام التونسي والعربي للوقوف في وجه الاحتلال الاستعماري في هذا الإقليم.[5]

---

(1) عبد المجيد كريم، المرجع السابق، ص38.

(2) عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص11.

(3) عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص38.

(4) جلال يحي، المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، المرجع السابق، ص1073.

(5) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص90.

وأعلن الشباب التونسي مساندتهم لحركة تركيا الفتاة، التي تربطهم بها خصائص مشتركة، من ضمنها الالتزام بالحداثة والعمل على نشرها وكذلك الانخراط في الجامعة الإسلامية المناهضة للتوسع الأوروبي، وفي هذا الصدد أصدر علي باش حنبه رفقة عبد العزيز الثعالبي جريدة الاتحاد الإسلامي لدعوة المسلمين من أجل الوقوف في وجه الهيمنة الأوروبية.[1]

إضافة إلى هذا فإن حركة الشباب التونسي قامت بشن حملة واسعة قاموا من خلالها بجمع التبرعات لصالح الهلال الأحمر العثماني، كما قاموا بتسهيل عبور الضباط الأتراك من مرسيليا إلى طرابلس عبر الحدود التونسية، مع تمكينهم من بعض العتاد الحربي وعلاوة على كل هذا فإن الشعب التونسي قد انظم إلى وحدة الكفاح والجهاد المشترك ضد الاستعمار الإيطالي فدارت معارك طاحنة بين التونسيين والإيطاليين ساهمت في تفجير أحداث الزلاج.[2]

## 4-5 انتفاضة الزلاج 07-نوفمبر-1911م:

تعددت حركات الاضراب والاحتجاج في تونس خاصة في ديسمبر 1911م، وعم القلق الشارع التونسي تحت حادثة مقبرة الزلاج[3] حيث تعود بوادر هذه الحادثة إلى الطلب الذي تقدمت به بلدية العاصمة لدى إدارة الملكية العقارية لتسجيل المقبرة باسمها وذلك لحمايتها من محاولات الاغتصاب التي تقوم بها مستغلي مقاطع الحجارة لذلك فإن طلب التسجيل أحدث ضجة لدى سكان العاصمة لأنه لم يصدر عن جمعية الأوقاف ولا عن شيخ المدينة وهو تونسي مسلم بل صدر من نائب البلدية ومدير الأشغال وهما فرنسيان مما زاد من حيرة الأهالي.[4]

---

(1) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص76.

(2) طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص48.

(3) مقبرة زلاج: سميت نسبة إلى الشيخ محمد بن عامر الزلاج أحد متصوفة تونس وهو مدفون بهذه المقبرة. ينظر: علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، تح: عبد الحميد الشابي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص143.

(4) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص76.

فاجتمعت جماهير لحماية المقبرة وأصرت القوات الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة فاصطدمت مع الجماهير وانتشرت الثورة في أنحاء العاصمة، ولم تستطع السلطات الفرنسية قمعها إلا بعد عناء كبير وحملت علي باش حنبه المسؤولية وعطلت جريدة التونسي.[1]

### 4-6 أحداث مقاطعة الترامواي 08-فيفري-1912م:

وفي 8 فيفري 1912م بعد ثلاثة أشهر من حادثة الزلاج ظهرت بتونس حركة اضراب لعمال الترامواي وذلك لما داست عربة الترامواي التي كان يقودها سائق إيطالي طفل تونسي، حيث قام العمال باحتجاج عن تصرفات الشركة الأجنبية، وساندهم الشعب من أجل تلبية مطالبهم وفي مقدمتها المساوات حيث أن هذه الشركة كانت تسخر طاقات العمال لمصلحتها الخاصة دون تحقيق حاجياتهم والمساواة بالأجور بين العالم التونسي والأجنبي، فأغلقت الحكومة على إثرها الصحف التونسية والمقاهي ونفت علي باش حنبه والثعالبي ومحمد نعمان إلى تيطوان والشاذلي درغوث إلى الجزائر.[2]

وهكذا تم حل لجنة المقاطعة ومنع جريدة التونسي من الصدور، غير أن حزب الشباب التونسي قد ضرب ضربة قاسية في الوقت الذي كان يربط فيه صلة حقيقية مع الجماهير الشعبية وقد ساهم هذا الوضع في إدخال الحركة الوطنية في حالة ركود تام خلال الحرب العالمية الأولى.[3]

## المبحث الثاني: نشاط التونسيين في الحرب العالمية الأولى.

### 1- التجنيد الإجباري للتونسيين:

لما اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914 -1918م) اتخذت السلطات الفرنسية قرارا بإشراك الجنود التونسيين في هذه الحرب وكانت الوحدات المرابطة بتونس تحت قيادة ضابط سام برتبة فريق يتمتع بصلاحيات فريق أول ويشغل كذلك خطة وزير للدفاع بتونس.

---

(1) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص84.

(2) عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص13.

(3) علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص152.

وبموجب مرسوم صادر عن الباي بتاريخ 01 أوت 1914م وقع استدعاء المدعوين من حصص 1911و1912و1913 والمتطوعين المباشرين وعددهم 11989 جنديا. كما وقع استدعاء جيش الاحتياط من حصص 1901إلى 1910 وعددهم 26071 جنديا ويضاف إلى المجموعتين حصة 1914 ويصل عدد جنودها إلى حوالي 3000 رجل.

وقد فرضت فرنسا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى على البلاد التونسية المشاركة في الحرب وتجنيد أقصى حد من أبنائها كمقاتلين في الجبهات أو كعمال في الصناعات الحربية أو المدنية أو في الحقول والمزارع بفرنسا لسد الفراغ الذي أحدثته تعبئة المواطنين الفرنسيين.[1]

وفي سنة 1917 أصدرت سلطات الحماية قرار يقضي بوضع كافة الشباب الذين بلغوا السن القانوني للفرز والقرعة على ذمة سلطات الحماية، وقد بلغ عددهم 35371 رجلا لم يسرح منهم سوى409 لعدم استجابتهم لشروط الخدمة العسكرية أما البقية فقد تم انتدابهم كجنود أو كعمال حسب إمكانياتهم البدنية.

لقد شاركت عديد الأفواج التونسية في أهم المعارك التي دارت رحاها بالأراضي الفرنسية، فقد شاركت كل من أفواج المشاة 4 و8، 16، 24، 28 في معارك فردان verdun وخاصة معارك حصن دووامونت Fort de Douamont كما شاركت أفواج المشاة 8، 16، 28 في معركة ماليزون Malmaison في أكتوبر 1917م.[2]

فلم يقم التونسيون بأي عمل عسكري ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى العكس من ذلك فقد وقفوا إلى جانبها ودفعوا ثمنا باهضا في الدفاع عنها كلفهم 80000 رجلا شاركوا بكل بسالة في جميع المعارك الدامية فقتل منهم 10723 رجلا بينما تحول ما يقارب 10000 للعمل في

---

(1) Louis Audouin – Dubreuil , L'Armée Française dans la Compagne de Tunisie, office – français d'édition 1945, P62.

(2) Ibid , P62.

المصانع و 20000 للعمل في الحقول عوضا عن العمال والفلاحين الفرنسيين المجندين وقد كان من واجب فرنسا في المقابل أن ترجع إلى الشعوب المسيطرة عليها حريتها.[1]

حارب الجنود الفرنسيون في ظروف طبيعية قاسية جدا لم يعتادوا عليها من قبل زيادة عل النقص الفادح في المؤونة، كما مارسوا العديد من فنون القتال منها حرب الشوارع وحرب الخنادق وغيرها فاكتسب تجربة هامة وقع استغلالها من طرف القيادة الفرنسية والحليفة في الحروب والمعارك التي تلت الحرب العالمية الأولى، وقد تحصل المحاربون التونسيون على عديد الأوسمة مثل الفوج الرابع للمشاة الذي تحصل على 6 تنويهات citations وصليب جوقة شرف croix de l'légion d'honneur وصليب الحرب croix de guerre وميداليات عسكرية، وأصبح بذلك من أكثر الأفواج الفرنسية أوسمة ويعد من بين الأفواج الثمانية الأولى في الجيوش الفرنسية التي تحصلت على صليب الحرب.[2]

## 2- النشاط السياسي للتونسيين في المنفى:

وجد بعض الوطنيون التونسيون في المنفى خلال الحرب العالمية الأولى دعما من قبل السلطات الألمانية والتركية، ورحبوا بفكرة التعاون مع دول المحور ضد الحلفاء وبالأخص فرنسا وفي هذا الصدد تذكر بعض المصادر أن علي باش حنبه رفقة بعض الزعماء المنفيين أخذ عهدا أثناء الحرب لتكوين دولة إسلامية تعرف بجمهورية شمال إفريقيا تضم كل من المغرب وتونس وليبيا وهذا في حالة انتصار دول المحور على الحلفاء[3]، وقد استغل التونسيون إعانة المحور له فعملوا على استمالة الرأي العام العالمي إلى قضيتهم ودعوا إلى التحرر من الاستعمار الغربي.[4]

---

(1) أحمد القصاب، المرجع السابق، ص496.

(2) Louis Audouin, Op,Cit , P62.

(3) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص ص 195 196.

(4) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص83.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية استقر زعيم حركة الشباب التونسي بإسطنبول وبادر بتكوين لجنة تحرير المغرب العربي، أما شقيقه محمد باش حنبه فسافر إلى سويسرا واستقر بجنيف حيث أصدر عام 1916م مجلة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية تحت عنوان "La revenue du Maghreb" أي مجلة المغرب للدفاع عن المغرب العربي وقضاياه لكنها توقفت عن الصدور بعد عامين من إصدارها بسبب انقطاع المد المالي من إسطنبول.[1]

إن توقف مجلة المغرب عن الصدور لم يكن عائقا في طريق محمد باش حنبه الذي واصل نشاطه في التعريف بالقضية التونسية من خلال تأليف العديد من النشريات الناطقة بالفرنسية أهمها الشعب الجزائري التونسي وفرنسا عام 1917م والحماية الفرنسية في تونس عام 1918م، هذا بالإضافة إلى اطلاعه بمهمة تنسيق أنشطة الوطنيين المغاربة المقيمين بأوروبا، متصلا ببعض القادة العرب بالمهجر نخص بالذكر منهم الأمير شكيب أرسلان[2] كما بقي على اتصال بالشيخ عبد العزيز الثعالبي وبعض الطلبة التونسيون في فرنسا نذكر من بينهم سالم الشاذلي الذي سيضطلع بمهام أول رئيس لجمعية طلبة شمال إفريقيا، ومحمود الماطري الذي سيكون فيما بعد من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد وأول رئيس له، وفي ظل هذه الظروف تشكلت ببرلين لجنة استقلال تونس والجزائر من طرف أحد الدعاة التونسيين (الشيخ شريف صالح) الذي ألف نشرية بعنوان "تونس والجزائر" وأخرى بعنوان "حقيقة الجهاد" وبالتالي تمكن الزعماء الوطنيون من التعريف بمطالب الشعب التونسي والجزائري، وبحقه في تقرير مصيره.[3]

---

(1) اسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص94.

(2) شكيب أرسلان: 25 ديسمبر 1869م، – 9 ديسمبر 1946م، كاتب وأديب ومفكر عربي لبناني، اشتهر بأمير البيان كونه أديبا وشاعرا وسياسيا تأثر بعدد من أعلام عصره وبجمال الدين الأفغاني تأثرا كبيرا لم يقتصر اهتمامه بقضايا الأمة العربية فقط بل انطلق بشرح قضية العرب. ينظر: https://www.wikipedia.org/

(3) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص84.

وتجسد ذلك في مشاركة محمد باش حنبه في جوان 1916م للوفد المصري في مؤتمر القوميات الثلاث بمدينة لوزان السويسرية، أين عرضوا مطالب تونس والجزائر وركزوا على منحهم الاستقلال الكامل.

وقد دعم مطالب محمد باش حنبه وفد تونسي مغربي جزائري حضره ممثلو الدول الإسلامية في مؤتمر اللجنة الهولندية الإسكندنافية بستوكهولم حيث طالبوا بالاستقلال الكامل لبلدانهم.[1]

[1] شاوش حباسي، المرجع السابق، ص146.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

من خلال دراستنا لموضوع التواجد الفرنسي في تونس من عهد الأمان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى خلال الفترة الممتدة ما بين (1857- 1918م) خلصنا إلى نتائج نجملها في الفقرات التالية:

بدأت تونس في أوائل القرن 19م تستيقظ متدرجة في طريق النهضة العربية، وكان يربطها بالدولة العثمانية مجرد روابط روحية فبادرت بالتحرر من هذه القيود بعدما اعترفت الدول الأوروبية كفرنسا وانجلترا باستقلالها وعقدت معها عدة معاهدات واتفاقيات، فاتجهت همة أمرائها إلى إدخال إصلاحات على مرافق البلاد، حيث كانت بدايتها خلال فترة حكم أحمد باي (1837- 1855) الذي صرف كثيرا خاصة على التعمير ثم تبعه محمد باي (1855- 1859) الذي أراد أن يصلح تونس بعهد الأمان 1857م إلا أنه لم يفلح لأن هذا العهد فتح تونس للأجانب.

لم يكن الباي موفقا في اختيار بعض وزرائه لإدارة البلاد وتحديدا رئيس الوزراء مصطفى خزندار الذي أدى دورا كبيرا في تراجع إدارة الإيالة لدرجة أنه مارس صلاحيات الباي وكأنه الباي نفسه بالإضافة إلى تآمره مع فرنسا.

كانت الإصلاحات وباءا على الشعب التونسي نتيجة فرض ضرائب ثقيلة بحجة صرفها على هذه الإصلاحات إلى الحد الذي انفجرت فيه ثورة كبيرة 1864م عمت معظم البلاد التونسية والتي كادت أن تأتي ثمارها لولا الاختلاف الذي حصل بين صفوف قادة الثورة وخداع الوزير الأكبر لقائدها علي بن غذاهم.

إسراف الباي ووزيره الأكبر أوقع الإيالة في أزمة مالية كبيرة جدا لم تنقذها إلا بتشكيل لجنة مالية مختلطة (كوميسيون مالي) لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لكن ذلك أوقع البلاد في أزمة أكبر وهي التدخل الأجنبي في أمور الدولة وبالخصوص فرنسا التي كان لها الدور الواضح في إضعاف موقف الباي والضغط عليه الذي أعطاهم فرصة للتخطيط من أجل السيطرة على البلاد.

شكل مؤتمر برلين 1878م ملتقى للدول الأوروبية للاتفاق حول تقسيم الحصص فيما بينهم وكانت تونس من نصيب فرنسا دون معارضة وهذا ما خططت له منذ البداية.

اتخذت فرنسا مشاكل القبائل بين الحدود التونسية الجزائرية ذريعة لفرض معاهدة الحماية تحت الضغط، وتهديد الباي بعزله وتنصيب أخيه مكانه إذا لم يوقع المعاهدة، لكن هذا التهديد ليس بالمبرر الكافي للرضوخ وتسليم تونس لفرنسا.

كان أسلوب الحماية على تونس صيغة لتجربة مغايرة عن التي اتبعتها في ضم الجزائر التي كلفتها خسائر باهضة في الأرواح والأموال واعتبرت هذا الشكل من المراقبة الغير مباشرة أقل تكلفة وأكثر مصلحة ومنفعة عن غيره من الأنظمة الاستعمارية باعتباره نظاما يعطي للحكومة الفرنسية جميع الصلاحيات لتنظيم شؤون البلاد التونسية.

يبدو أن معاهدة باردو 1881م واتفاقية المرسى 1883م قد سلبتا البلاد استقلالها وفرضت عليها الحماية الفرنسية، وأن فرنسا سارت في سياستها الاستعمارية في المغرب العربي وفق خطة منظمة وصريحة، أساسها أن يبقى الحكم بيد الفرنسيين وأن تهيأ المستعمرات أولا وأخيرا لخدمة فرنسا وحدها وساعد نظام الحماية على سرعة استغلال المستوطنين الفرنسيين لمقدرات تونس وبقوة لا سيما أنه جعل منهم رعايا الدولة الأولى في البلاد ومنحهم الحماية اللازمة للقيام بعملهم ومساندتهم أمام أية منافسة أوروبية أخرى.

لقد كان رد فعل الشعب التونسي من نظام الحماية في مرحلته الأولى بظهور مقاومة شعبية مسلحة أعلن سكانها رفضهم وعدم الخضوع للسياسة الفرنسية والتي نجحت في عرقلة تقدم الاستعمار ولو لفترة مؤقتة، لكنها لم تستطع إنهاء الوجود الفرنسي بعد أن استنفذت جميع وسائل كفاحها المادية والمعنوية مما مهد الطريق لظهور مقاومة سياسية على يد جماعة من المناضلين السياسيين من خلال تشكيل الأحزاب (حزب تونس الفتاة) والجمعيات (الخلدونية والصادقية) التي لعبت دور فعال في توعية الشباب التونسي.

تمكنت حركة تونس الفتاة من فرض نفسها وسيطا وطرفا أساسيا لكل حوار مع حكومة الحماية، وكثيرة هي الأنشطة التي قامت بها أو ساندتها دون أن تدعوا إليها حيث تمكن الشباب التونسي من إبلاغ صوتهم في مؤتمر شمال إفريقيا عام 1908م لدراسة شؤون شمال إفريقيا وهو يعد تتويجا لحركتهم، كما ساندت اضراب طلبة الزيتونة 1910م وهو موقف ينسجم مع التوجهات المألوفة للحركة ويدل على وعي قادة الحركة وأصبح لديهم الحس الوطني لمجابهة المستعمر بكل حزم، كما كان لها دور في الحملة المنددة بالغزو الإيطالي لطرابلس بل وأنها ساهمت في اندلاع التحركات الجماهرية بصفة غير مباشرة مثلما حدث في واقعة الزلاج 1911م أو بصفة مباشرة عندما أصرت هذه الحركة مقاطعة الترامواي 1912م كأسلوب من أساليب الصراع العسكري، لكنها تعرضت إلى هزات استعمارية عنيفة أدت إلى قمع الحركة ونفي البارزين من أعضائها الذين واصلوا نشاطهم السياسي بالخارج، وبهذا لم يذهب عمل هذه النخبة جزافا فقد التف حولها الشعب التونسي، ودفعت بفرنسا أن تعيد النظر في سياستها الاستعمارية.

بمجرد اندلاع الحرب العالمية الأولى شرعت السلطات الفرنسية بتجنيد مكثف للتونسيين إلزاما وبإجراءات تعسفية، ليعيش التونسيون الحرب سواء كانوا في جبهات القتال في أوروبا وفرنسا أو في المعامل الفرنسية من أجل خدمة المجهود الحربي.

مساهمة الحرب العالمية الأولى في تطور النشاط السياسي مما أدى إلى تبلور الحركة الوطنية التونسية وانتشار الوعي الوطني.

# الملاحق

## الملحق رقم: (01)[1]

**بنود معاهدة باردو:**

البند 1: أن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند 2: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها الوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية مراكز التي تراها صالحة لاستتاب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية وتقرران معا أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتاب الأمن والنظام.

البند 3: تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي، وحمايته، من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعبث بمملكته.

البند 4: تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند 5: يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند 6: يكلف الدبلوماسيين والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذو صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية والحصول على موافقتهما مقدما.

البند 7: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي بنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند 8: تفرض غرامة حربية على القبائل العاصمة بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بينهما، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

البند 9: لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية بجربة والمرسى وقابس، والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند 10: خاص بالتوقيع: على أن فرنسا لم تكتف بالقيود التي فرضتها معاهدة باردو[1].

- قصر السعيد 12 ماي 1881
- محمد الصادق باي/ الجنرال بريار

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 190 191.

## الملحق رقم: (02)[1]

**بنود معاهدة المرسى:**

- لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية، وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي 1881 وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرب المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بريار وبول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي أقدم أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية:

البند الأول: لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني: تضمن الحكومة قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوزه 17.550.000 فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث: يخصص سمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولا: المبالغ الملازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا ثانيا: تخصصات سمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية (1.200.00 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع: هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن إيذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتمتهما [1]

**كتب بالمرسى في 8 جوان 1883**

**الإمضاء: علي باي - بول كامبون**

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص22.

**الملحق رقم: (03)**

## أشهر المعارك بالشمال والوسط والساحل والجنوب التونسي (1881– 1882م)[1]

## أهم معارك المقاومة (1881– 1882م)

[1] خليفة الشاكر وآخرون المرجع السابق، ص25.

## الملحق رقم: (04)

## جريدة التونسي[1]

إن جريدة "التونسي" هي أول جريدة فرنساوية أنشأها التونسيون في الإيالة... و سيكون "التونسي" لسان حالهم حتى يحين اليوم الذي تمنحهم فيه الحماية رفع أصواتهم بالدفاع عن حقوقهم أمام مجلس نيابي.

فهذه الجريدة التي نديرها و نحررها ستكفل لقراءها بالتعريف بأفكارنا و بحسن نوايانا نحو الوطن و ساكنيه و لذلك كتبت على نفسها (...) أن تقاوم بأصدق لهجة كل مظلمة و اعتداء يحيطان بمواطنينا بدون أن تسعى في إخفاء معاييهم، و ستبذل أقصى ما يمكن من الجهد في درس المشاريع التي تهم الأهالي بأدق طريقة، و كذا كلما يعود بالنفع على جميع الأهليين لهذه الديار

(....) و سنضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام التي يتوقف عليها حياة أو موت التونسيين إذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزاولون تائهين في فدافد الجهل بعد مضي نحو ربع قرن على الاحتلال الفرنسي و إن إصلاح التعليم بكيفية تلاءم حالة الشعب قد أصبح محتما، و على فرنسا الديموقراطية أن تراعي شعائرها و أميالها الحرة في جعل التعليم الابتدائي مجانا و جبريا في جميع أنحاء المملكة.

كما أننا سينشغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاولة العلوم الثانوية على الحكومة الحامية و مطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم و تأكد تحصيلهم على مزاولة العلوم العالية لتتم لنا بهذه الطريقة تربية أجيال أكفاء... لذلك يتحكم علينا أن نطلب بأشد لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الأهالي من الدخول في الامتحانات التي تهيئهم للمناصب الدولية و التي لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة و الحجابة إذ لا مسوغ لهذا مسوغ لهذا الحرمان الذي أصيب به مواطنينا.

أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فإننا سنحث الحكومة على الاهتمام بنشر التعليم الصناعي و الزراعي بين طبقات العملة الأهليين لأن بلاد مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصادية يجب أن تكون لأهاليها الرتبة الأولى في إيجاد المصنوعات و غيرها.

و ليس ذلك ليثننا عن التفكير في أحوال الفلاحين في أهل البادية و هم أفقر الطبقات و أشدها عوزا و احتياجا للمساعدات و أجدر بالرحمة و الإسعاف العامة بإحداث مستشفيات و تعيين أطباء معاونين من شبان الأهالي و تأسيس صناديق احتياطية مع عدم إغفال نشر التعليم بينهم و تعميم العدل فيهم و التماس التساهل في معاملة الإدارات لهم.

و نلتمس من الحكومة أن تسمح لصغار الفلاحين الوطنين ابتياع الأراضي الدولية على نسبة تعينها الإدارة التي لها النظر في ذلك و أن تنشأ لهم مراكز فلاحية بإزاء المراكز الاستعمارية التي للأوروبيين....

<< مقتطفات من افتتاحية العدد الأول من جريدة Le Tunisien "التونسي" **07** فيفري **1907**م بقلم علي باش حانبه [(1)]>>

[1] خليفة الشاطر وآخرون المرجع السابق، ص71.

# قائمة المصادر

# والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### المصادر:


1- ابن أبي ضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة الشؤون الثقافية، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، دت.

2- الأفغاني جمال الدين، عبده محمد، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تح: صلاح الدين البستاني، دار العرب، القاهرة، دت.

3- البلهوان علي، تونس الثائرة، د ط، دار الهنداوي للنشر، دت.

4- بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تق، تح: حمادي الساحلي، جيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

5- بيرم محمد الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،ج2، ج5، دط، المطبعة الإعلامية، مصر، 1999.

6- التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012.

7- ثامر الحبيب، هذه تونس، تق:الرشيد الإدريسي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988م.

8- الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، ط1، دار القدس، لبنان، 1971.

9- روش ليون، اثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تر: محمد خير محمود البقاعي، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011.

10- الزمرلي الصادق، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986.

11- غنياج جان، ثورة علي بن غذاهم 1864م، تر: لجنة الكتاب للشؤون الثقافية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1965.

12- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء، 2003.

13- المرزوقي محمد ، صراع مع الحماية، دط، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.

**المراجع:**

**1- الكتب:**

**أ- باللغة العربية:**

1- الأيوبي إلياس، محمد علي مسيرته وأعماله وآثاره، دار الهلال، مصر، 1923.

2- البراوي راشد، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968.

3- بن بلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق 1859-1882م، تق: عبد الجليل التميمي، ط1، دار الغرب، صفاقس، 1995م.

4- بوذينة محمد، أحداث العالم في القرن العشرين، ج1، دط، منشورات محمد بوذينة، تونس، دت.

5- تشايجي عبد الرحمان، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881 -1913) تر: عبد الجليل التميمي، دط، دار الكتب الشرقية، تونس،1972.

6- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، (تونس، الجزائر، ليبيا)، 1816-1871، تق: روبير منتران، دط، الدار التونسية للنشر، 1972.

7- الجمل شوقي عطا الله، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا تونس الجزائر المغرب) ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977.

8- جوهر محمد حسن، تونس، دط، دار المعارف للنشر، مصر، 1981.

9- داهش محمد علي ، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دط، مكتبة الكتاب الأكاديمي، عمان، دت.

10- داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دط، منشورات اتحاد المغرب العربي، دمشق، 2004.

11- درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، ط1، مكتبة تونس الحرة، تونس، دت.

12- الدسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

13- زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، دط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م.

14- زيادة نقولا، تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

15- السرجاني راغب ، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، دط، دار الأقلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

16- سليمان فواز عبد العزيز، تاريخ الشعوب الإسلامية، دط، دار الفكر العربي، دت.

17- سليمان فواز عبد العزيز، نعنعي عبد المجيد، تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دط، دار النهضة العربية، دت.

18- الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجمعة، تونس، 2005.

19- شاكر أمين وآخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دط، دار المعارف، مصر، دت.

20- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ج4، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

21- الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد شاوش، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993.

22- شمس الدين نجم زين العابدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دط، دار المسيرة، الأردن، 2011.

23- عامر محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، جامعة دمشق، 2016.

24- عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

25- عبد الله طاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية وقومية جديدة 1830- 1856، ط2، درا المعارف للطباعة والنشر، تونس دت.

26- العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مج2، منشورات كلية الأداب، تونس، 1992.

27- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر( الجزائر- المغرب- تونس)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

28- علي سلطان، تاريخ العرب الحديث (1516- 1918)، ط1، مكتبة طرابلس العالمية، دت.

29- الغالي بلقاسم، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته أثره، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 1996.

30- فريد بك المحامي محمد، تاريخ الدولة العثمانية، دط، دار الجليل للنشر، بيروت، 1977.

31- فنادولينا اليكسندر، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن 19م، تر: أنور محمد ابراهيم، دط، المجلس العالي للثقافة، القاهرة، 2002.

32- كبة ابراهيم، أزمة الاستعمار الفرنسي، دط، مطبعة المعارف، للنشر، بغداد، 1957.

33- كريم عبد المجيد وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1864- 1881) دط، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008.

34- المالكي أحمد ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

35- مالكي أحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

36- المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دط، سراس للنشر، تونس، 1986.

37- المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904- 1934 تع: عبد الحميد الشابي، دط، بيت الحكمة، تونس، 1999.

38- مناصرية يوسف، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دط، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2014.

39- ياغي أحمد إسماعيل، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1998.

40- يحي جلال ، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، دط، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990.

41- يحي محمد عمر، السياسة الفاطمية في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا، دط، جامعة الملك عبد العزيز، دت.

**ب- باللغة لفرنسية:**

1- Jean Ghaniage, Les Origines Du Protectorat Française En Tunisie (1861- 1881), France, 1959.

2- Louis Audouin – Dubreuil , L'armée Française Dans La Compagne De Tunisie, Office – Français D'édition 1945.

**2- الدوريات:**

1- إبراهيم حسين جبار، إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي، "دراسة تاريخية"، مجلة المستقبل العربي، ع66.

2- جلاب الهادي، العلاقات الخارجية لتونس في الفترتين الحديثة والمعاصرة، مجلة ليدرز العربية، قسم التاريخ، 2016.

3- جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس (1881- 1914)، مجلة الأستاذ ع4، كلية ابن راشد للعلوم الإنسانية، بغداد، 2015.

4- حباسي شاوش، فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي (1881-1883م)، مجلة الدراسات التاريخية، ع8، الجزائر، 1994.

5- حباسي شاوش، محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية (1914 1920)، مجلة الدراسات التاريخية، ع7، معهد التاريخ، الجزائر، 1993.

6- الزيدي المنجي، الحرية (التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغير)، ط1، جريدة الحرية للنشر، تونس، 2008.

7- سليمان محمد عصفور، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالي، ع56، العراق، 2012.
8- الفكياني محمد، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع39، دار النشر العربية، بيروت، 1986.
9- منصور محمد، تأثير الحركة الوطنية على تطور التشريع التونسي، مجلة المؤرخ العربي، ع1، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1985.
10- الهدلي عبد الرحمان، التحديث القهري مدخلا للهيمنة من إصلاحات أحمد باي إلى تقرير لجنة الحريات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2018.

**3- الرسائل الجامعية:**

1- بالمعطي عبد اللطيف، التجربة الإصلاحية المغاربية زمن القرن التاسع عشر، الإصلاحات السلطوية تونس والمغرب نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2015.
2- بوصري أسماء، المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها (1881- 1907)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015- 2016.
3- حسين خليفة، معركة نافارين 1827م وانعكاساتها الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، 2016.
4- صحراوي نور الدين، النفوذ الأوروبي الفرنسي، الإنجليزي، الإيطالي في تونس 1857- 1881، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2012-2013.
5- عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية مقارنة (1899- 2000)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسنطينة، 2010.
6- فاطمة قارة، موقف الطرق الصوفية من الحماية الفرنسية، 1881- 1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011- 2012.

**4- قائمة الموسوعات والقواميس:**

1- عبيد عاطف، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، (تونس- الجزائر)، بيروت، 1998.

2- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة سياسية، تح: الرشيد الليبي، ج1، مؤسسة نحال للطباعة والاعلان، دت.

3- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1956.

4- محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

**5- المواقع الالكترونية:**

1- /http://josephzeitoun.com

2- /http://www.csds-center.com

3- /https://www.wikipedia.org

4- الموسوعة التونسية المفتوحة www.mawsouaa.tn

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

**شكر وتقدير**

**إهداء 1**

**إهداء 2**

**قائمة المختصرات**

**مقدمة** **أ – هـ**

**مدخل: طبيعة علاقة بايات تونس بفرنسا قبل سنة 1857م** 7- 15

**الفصل الأول: تونس بين استرضاء الأجانب والمساومات الاستعمارية.** 17- 29

المبحث الأول: عهد الأمان وما أثاره من مواقف. 17- 21

المبحث الثاني: الأزمة المالية وانعكاساتها على الوضع السياسي. 21- 25

المبحث الثالث: مؤتمر برلين وتداعياته على تونس. 25- 29

**الفصل الثاني: الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية.** 31- 50

المبحث الأول: معاهدة باردو وخرق السيادة التونسية. 31- 35

المبحث الثاني: معاهدة المرسى وتهيئة الإطارات القانونية لتنظيم الحماية. 35- 43

المبحث الثالث: ردود الفعل الأولية. 43-45

**الفصل الثالث: الحركة الوطنية التونسية والحرب العالمية الأولى.** 47-59

المبحث الأول: المقاومة السياسية وميلاد حركة الشباب التونسي. 47- 58

المبحث الثاني: نشاط التونسيين في الحرب العالمية الأولى. 58- 62

**خاتمة** **64- 66**

**الملاحق** **68- 72**

**قائمة المصادر والمراجع** **74- 80**

**فهرس المحتويات** **81**